مظاهر العنف فى مصر البيزنطية
٢٨٤ – ٦٤١ م.

إعـــــداد

أ. د. م/ هويدا سيد على محمد

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة حلوان

تاريخ الاستلام :٢٠/٨/٢٠٢١م

تاريخ القبول : ١٠/٩ /٢٠٢١م

ملخص:

مثلت فترة تاريخ مصر في العصر البيزنطي فترة مهمة في تاريخ مصر. ومن خلال أوراق البردي توصلنا لمادة علمية غزيرة توضح لنا أحوال تلك الفترة.

وهذه الفترة وضحت فيها العديد من مظاهر العنف والقهر الإنساني وتسلط الحكم البيزنطي على الشعب. فنجد العنف الاجتماعي، والإداري، والديني وتعرض الشعب المصري للعديد من الضغوطات في حياته مما أثر بالسلب على الحياة في مصر في العصر البيزنطي.

عانى المصريين من الظلم والعنف الذي وقع عليهم وأصبحت حالتهم الاجتماعية متدنية وغلب عليهم الفقر والجهل وبما أن أغلبية الشعب المصري من المزارعين. فتحكم فيهم كبار الملاك بالإضافة لسوء الأحوال الاقتصادية والتفرقة بين طبقاته، فأصبح هناك طبقات عليا تتحكم في مصير الطبقات الدنيا. مع دفعهم العديد من الضرائب التي أثقلت كاهل المصريين وأصبحوا عاجزين عن تأدية ما هو مقرر عليهم من ضرائب. كل هذا مع تحكم الموظفين الإداريين في الشعب واستخدام الجباة لأعنف الوسائل لجلب الضرائب وإرسالها إلى الحكومة البيزنطية. كما زاد من قهر الشعب المصري تحت الحكم البيزنطي الاضطهاد الديني ومحاولة فرض مذهب الدولة البيزنطية على المصريين رغم اختلاف مذهبهم.

وذلك أدى إلى رفض المصريين للحكم البيزنطي وظهور القومية المصرية التي رفضت كل شيء له علاقة بالسلطة الحاكمة الأجنبية وزادت الثورات بين المصريين والحكام البيزنطيين أدت في النهاية إلى نهاية الحكم البيزنطي لمصر ودخول العرب.

Abstract:

The period of Egypt's history in the Byzantine era represented an important period in the history of Egypt. Through the papyrus papers, we reached a wealth of scientific material that explains the conditions of that period.

During this period, many manifestations of violence, human oppression and the domination of the Byzantine rule over the people became apparent. We find social, administrative, and religious violence and the Egyptian people's exposure to many pressures in their lives, which negatively affected life in Egypt in the Byzantine era.

The Egyptians suffered from the oppression and violence that befell them, and their social status became low, poverty and ignorance prevailed over them, since the majority of the Egyptian people were farmers. The big landlords ruled over them, in addition to the bad economic conditions and the division between its classes, so that there were higher classes controlling the fate of the lower classes. With the payment of many taxes that burdened the Egyptians, and they became unable to pay the taxes due to them. All this with the administrative officials controlling the people and using the most violent means to collect taxes and send them to the Byzantine government.

This led to the Egyptians' rejection of the Byzantine rule and the emergence of Egyptian nationalism, which rejected everything related to the foreign ruling authority.

المقدمة:

لقد كان تقسيم سكان مصر في العصر الروماني يتكون من الرومان ثم السكندريين ثم اليهود وأخيرا المصريين. حيث أصبح الرومان في قمة الهرم الطبقي. وضمت طبقة الرومان كبار الحكام فهم الطبقة الحاكمة العليا والمعفاة من الضرائب، وبعض الأثرياء من رجال الأعمال، وبعض قدماء المحاربين الذين منحوا إقطاعات كبيرة في مصر. وتمتعوا بكثير من الحقوق والامتيازات وأعفوا من الضرائب(١). وتلى طبقة الرومان طبقة السكندريين.

وكان من الطبيعي أن أهالي الإسكندرية وغالبيتهم من اليونان يشعرون بكراهية للرومان السادة الجدد ولذلك شهدت هذه الفترة ثورات دائمة وشغب في المدينة واعتبرها الرومان من أكثر ولاتهم إثارة للشغب والمشاكل وعدم الاكتراث بالسلطة والحكومة(٢). ولذلك حرص أغسطس أشد الحرص على تأمينها من الوقوع في يد المنافسين، فلم يقم عليها، كما هو الحال في سائر الولايات واليا من هيئة السناتو، فلم يكن ليطمئن إليها كل الاطمئنان، بل أقام عليها واليا من هيئة الفرسان(٣). ورغم ذلك إلا أن الرومان اعتبروها طبقة ممتازة ومنحت بعض الامتيازات ونالت جانبا من الرعاية، ويرجع ذلك إلى مكانة المدينة التاريخية. بالإضافة إلى أن عادة الرومان في حكم الولايات من اصطناع أقلية أرستقراطية يمنحونها امتيازات خاصة ولذلك أعفوا من ضريبة الرأس، ثم تليها طبقة اليونانيين ثم اليهود وأخيرًا المصريين وبذلك كان المصريون في قاعدة الهرم الطبقي السكندري وأصبحوا في منزلة دنيا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، فكانوا بمثابة الشمعة التي تحترق من أجل الآخرين. وقد ظل هذا التقسيم سائدًا على أساس الضرائب المفروضة على كل منهم. ولذلك جاءت ضريبة الرأس لتكون بمثابة علامة على هذا الاختلاف(٤).

وبذلك أصبحت ضريبة الرأس Poll- Tax تميز بين الطبقات في المجتمع الروماني في مصر وتعتبر واحدة من أهم الضرائب التي استمرت طوال العصر الروماني في مصر وعرفت باسم Iographia وبلغ مقدارها حوالي ٤٠-٤٨ درخمة للمواطنين المصريين في حين أعفي منها سكان الإسكندرية وكذلك المواطنين الرومان وعبيدهم المحررين. أما سكان العواصم فقد دفعوا الربع. وهذه النسبة لم تكن ثابتة بل إنها اختلفت من إقليم لآخر ومن فئة لأخرى(٥).

ومع بداية العصر البيزنطي قام الإمبراطور قسطنطين بإلغاء ضريبة الرأس نهائيا. وذكر الإمبراطور قسطنطين في مرسوم صادر في عام ٣٢٤م أن الضريبة التي على الفلاح سترفع عنه وتوضع على ممتلكاته وأرضه لا على شخصه ولذلك فرضت خلال الفترة البيزنطية عدد من الضرائب على الأفراد، ولكن أيًا منها لا يمثل ضريبة الرأس إنما كانت على ممتلكات الأفراد وفقا لمقدرتهم المالية. أو دفعت في أشكال أخرى مثل الانونا العسكرية وبذلك استعاضت الدولة عن ضريبة الرأس بضرائب أخرى كثيرة مما جعل الاستغناء عن هذه الضريبة ليس صعبا(٦). ونتيجة لتقسيم المجتمع بهذا الشكل نشأ فرق اجتماعي بين طبقات المجتمع.

ومما زاد من الضغط والكبت الذي أصاب المصريين وزاد من متاعبهم أيضًا أن الرومان اعتبروهم دائما الطبقة السفلي في المجتمع، ففرضوا عليهم أشد الالتزامات قسوة. وفي الوقت نفسه حرمهم من أبسط الحقوق. وربما أدى إحساسهم بسوء وضعهم إلى تماسكهم وترابطهم فضلا عن تمسكهم وحرصهم على تراثهم وأصولهم الفكرية والاجتماعية(٧).

ومن خلال ما سبق سوف نعرض بعض نماذج لمظاهر العنف الذي تعرض له شعب مصر في الفترة البيزنطية.

أولا :العنف بسبب الحالة الاجتماعية :

من خلال أوراق البردي وجدنا معلومات وفيرة عن مدى معاناة المصريين من الظلم والعنف الواقع علىهم وذلك لأسباب مختلفة منها الحالة الاجتماعية المتدنية للفقراء والذين اضطروا للدخول في حماية الأغنياء أو المعاناة من الموظفين الحكوميين لاسيما موظفي الضرائب أو حتى من رجال الأمن أنفسهم. ولم تَنْتهِ معاناة المصريين وظلمهم وهم أصحاب البلاد في العصر الروماني بل استمرت معاناتهم في العصر البيزنطي حتى أن الإمبراطور جستنيان (٥٢٧– ٥٦٥م) قام بتعديل نظم الإدارة في مصر وجعل بها إدارة للمظالم في ديوان كل دوق من دوقات مصر.

فقد كان غالبية الشعب المصري من المزارعين الذين اتخذوا الفلاحة سبيلا لعيشهم وكسب قوتهم، وعانت هذه الجموع من المزارعين الأمرين من تعسف الجباة وكبار ملاك الأرض. ولكن لم يتحولوا إلى أقنان[٨]. فلم توجد في مصر قنية وذلك لانخفاض الأجور، ووفرة الأيدي العاملة[٩]. ومع سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية في نهاية القرن الثالث الميلادي وقف المصريون لاسيما السكندريون مع كل مدع عرش، أملا في التغيير وهو ما جعل الأباطرة يأتون إليها بأنفسهم للقضاء على الثورات[١٠]. ومع تدهور الإدارة المحلية والنظام القضائي وفساد الشرطة وتأخرها في تنفيذ الأحكام وانتشار الرشوة والفساد، أصبح هناك حالة عامة من الظلم والشقاء. مما انعكس على أفراد المجتمع من انتشار الفوضى والسرقات أو حتى النزاع بين القرى بعضها البعض كما ارتفعت نسبة الجرائم[١١]. على أن أكثر من تعرضوا للظلم هم

الطبقات الدنيا من المصريين كالفلاحين والتجار وصغار الملاك وجعلهم عاجزين عن تأدية ما هو مقرر عليهم من الضرائب(١٢).

فإذا تتبعنا سياسة الرومان في مصر بوجه عام وجدناها قصة استغلال كامل للشعب المصري لأن روما ظلت تعتبر مصر بقرة حلوبًا تنتظر قمحها كإيجار من المزارعين وتمتص أموالها كضرائب من ملاك الأرض، هذا بالإضافة إلى الضرائب النقدية العديدة لينتفع بها الشعب الروماني. حتى إن جباة الضرائب الذين كانوا لا يتورعون عن الحجز على جثث الموتى الذين قصروا في أداة الضريبة حتى يرغموا ذويهم على دفع المتأخر عليهم(١٣).

وذلك لم يختلف في الفترة البيزنطية فكان أيضا هدف الحكومة البيزنطية ينحصر في امتصاص خيرات مصر عن طريق إدارة استغلالية منظمة تحملها جميع أهل مصر، وهكذا لم يقع العبء الاقتصادي على فريق دون الآخر. فالمجتمع المصري في العصر الروماني ثم البيزنطي مجتمعٌ طبقى، وكان المصريون قاعدة الهرم دائما. ومن الواضح أنه نتيجة سنوات الضغط الإنساني الذي تعرض له المصريون خلال الفترة اليونانية والرومانية وتحول المصري في وطنه إلى مواطن من الدرجة الثالثة، مما دفع المصريين إلى التقرب والتشبه بالرومان بتغيير أسمائهم للحصول على المواطنة الرومانية والتخلص من النظرة الدونية(١٤). فكان يحدد وضع الفرد الاجتماعي أثناء الفترة الرومانية ثم البيزنطية من خلال الألقاب التي يتخذها والمكانة الاجتماعية، وهذا ما زاد من ظاهرة العنف داخل المجتمع في العصر الروماني ثم البيزنطي وسوف نعرض أمثلة لهذا العنف.

فنجد في وثيقة تعود لعام ٣٣٥م أسرة فقدت الأب فاضطرت الأم أن تتنازل عن ابنها لعدم استطاعتها تحمل أعباء تربيته(١٥). كما نجد في وثيقة أخرى تعود لعام ٥٥٤م عقد لنقل تبعية طفلة من أمها الأرملة لرجل ثري وزوجته وذلك لعدم قدرة تلك الأرملة على الإنفاق على الطفلة وتعهدت الأم في هذه الوثيقة أن لا تأخذ البنت مرة ثانية وأنها ليس لها سلطة عليها من ذلك الوقت. وإذا حاولت أخذها تدفع له كل ما صرفه عليها(١٦). وفي حالات أخرى نجد بعض الأباء يعرضون أبناءهم ليس للتبني ولكن للرهن حيث نجد في وثيقة تعود لعام ٥٦٩م فيها اتفاق بين فلافيوس هيلاديوس Flavius Heladius وسيدة تدعي مارثا Martha تعمل في بيع السمك لإعاشة نفسها وأسرتها حتى تستطيع أن تعيد أختها وتحررها من الرهن والتي رهنها والداها مقابل صولد(١٧). ونجد في وثيقة تعود للقرن السادس الميلادي بنتاً تنتقل للعمل لدى شخص لأن أخاها عجز عن دفع دين مقداره ٢٠ صولد ويتعهد صاحب الدين بملابسها وإطعامها نظير أن تخدمه حتى يدفع الدين الذي عليه(١٨).

وأيضا وصل العنف الاجتماعي بين الأخوة. فنجد وثيقة تعود لأواخر القرن الثالث الميلادي وهي عبارة عن التماس مقدم للبريفكت Prefact من أحد الأشخاص يتهم أخاه بالاستيلاء على حقه من ميراث أخيهم الثالث(١٩). وهناك العديد من الأمثلة التي تخص العنف الاجتماعي داخل الأسرة وإن كانت الظروف الاجتماعية الصعبة قد جعلت الأب أو الأم يستغنيان عن الابن أو الابنة فإنها أيضا جعلت أمًا تعطي ابنتها للقواد لتمارس البغاء مرغمة على ذلك لأنها عجوز وفقيرة (٢٠).

وقد انتشرت السرقات بشكل كبير فهناك وثيقة تعود لعام ٣٤٢ م بسرقة ٨٢ خروفًا وهذا عدد ليس بالقليل(٢١). ووثيقة أخرى تعود للقرن الخامس الميلادي عبارة عن خطاب من هيراكلامون لإعادة بعض الماشية التي سرقت ومعاقبة السارق(٢٢). وهناك

حوادث سرقات كانت تتم في الإزدحام الشديد أو حتى أثناء غياب الأهالي عن أملاكهم لحضور الاحتفالات، ففي وثيقة تعود للقرن السادس أو السابع الميلادي بشأن تحقيق بسبب سرقة أموال تخص وكيل قرية Pinuris[٢٣]. وبذلك نجد ظاهرة العنف في المجتمع بشتى أشكاله نتيجة للقهر الإنساني والفقر.

أما بالنسبة للعنف ضد المرأة وجدنا من خلال الوثائق البردية أن العنف ضدها كان أوضح مظاهر العنف والظلم في مصر البيزنطية وذلك لاعتبارها النوع الأضعف. وقد استغل الكثيرون ضعفها ولم يكن العنف ضد المرأة من الأغراب فقط بل أيضا من أقرب الناس إليها سواء من الزوج أو الأخوات أو الأقارب أو حتى الجيران أو الإدارة.

فوجدنا المرأة تعرضت للعنف من الزوج وكثيرًا ما سجلت لنا الوثائق البردية شكاوى من زوجات قد تعرضن للظلم من الأزواج. فنجد شكوى من زوجة تذكر أنها من أسرة محترمة وتصرف معها زوجها بشكل غير لائق وإهدر أموالها بسلوكه السئ[٢٤]. وشكوى أخرى في القرن الرابع أو الخامس الميلادي لنفس السبب وهو سوء سلوك الزوج وضربة لزوجته[٢٥]. وأيضا شكوى ثالثة لقسوة الزوج وتركه لزوجته وأبنائها[٢٦].

أيضا نجد في كثير من الأحيان يقع الظلم على المرأة من أقاربها خاصة عندما يتوفى أبويها حيث نجد الوثائق البردية تسجل لنا هذا. فنجد وثيقة تعود لعام ٢٩٧م من فتاة وقع علها ظلمٌ من اثنين من أخوالها لاستيلائهما على جزء من أموالها من ميراث أمها[٢٧]. وشكوى تعود لعام ٣٥٠م من أرملة أن أخاها وزوجته قاما بالاعتداء علها بالضرب وكادا يقتلانها وهي أرملة ضعيفة ليس لها أحد[٢٨].

أيضا تعرضت المرأة للعنف من الجيران وأوضحت ذلك الكثير من الشكاوى فهناك وثيقة تعود لعام ٢٩٥م تتهم فيها امرأة اثنين من جيرانها قاما بسرقة منقولات

خاصة بأمها من منزلها بعد وفاة أمها[٢٩]. ووثيقة أخرى تعود لعام ٣٣٦م وهي عبارة عن شكوى من سيدة أن جارها ضرب خنازيرها وحاول إغراق اثنين منهم وذلك لأن واحدًا منهم فلت وخرب جزءاً من حقله[٣٠]. ووثيقة ثالثة في نفس العام من امرأة لسرقة جارها لخنازيرها[٣١].

ولم يقف العنف الذي تعرضت له المرأة عند هذا الحد بل عانت أيضا الكثير من العنف والظلم من قبل بعض الموظفين وسجلت لنا إحدى الوثائق امرأة تستنجد بأحد آباء الكنيسة ليتدخل لدي التربيون العسكري[٣٢]. لكي يحكم لصالحها بعودة منزلها إليها. حيث قد صادره لصالح مجموعة من النسوة اللاتي استعملن المنزل في أعمال الزنا والعلاقات الغير مشروعة مع جنود الحامية[٣٣] وهناك شكوى من امرأة تطلب إعفاءها من مسئولية زراعة أرض تابعة للدولة واستبدالها بأشخاص آخرين لزراعة هذه الأرض[٣٤].

كما أنه بالرغم من أن القانون قد منع عمل النساء في الأعباء العامة فإننا نجد سيدة تدعي ابولونور Apolonora تشكو أنها أجبرت على زراعة عشرين أرورة من أرض الدولة وأن هذا كلفها صحتها وثروتها. وبعد عدة شكاوى رفعت عنها الأعباء وألزم بها آخرون[٣٥]. ومن الملاحظ أن المرأة تحملت أعباء إجبارها على تأجير وزراعة الأرض الزراعية على الرغم من إعفاء النساء من عبء الأعمال العامة وتحمل عبء الوظائف العامة والبدنية وزراعة أراضي الدولة ولكن الأمر لم يخلُ من الخطأ أو سوء النية فتكلف إحداهن بهذا. ولكن من الناحية العلمية تم انتهاك هذا الامتياز الممنوح للمرأة والتعدي علىها من قبل الموظفين[٣٦].

وكان للأوضاع الاجتماعية دورٌ أساسى في لجوء الكثير من العذارى إلى الرهبنة هرَبا من الفساد الخلقي خلال هذه الفترة، وملاحقة أصحاب السلطة والنفوذ لهن من أجل ممارسة الرذيلة. ومنهن من هربت نتيجة لضغوط عائلية لإجبارهن على الزواج دون رغبة منهن(٣٧).

ثانياً : العنف من قبل الإدارة الحكومية :

لقد عانت مصر كثيراً من فساد الإدارة وانحراف الموظفين الإداريين، ولم يستطع الأباطرة حل هذه المشكلة حتى بعد فرض العقوبات على الموظفين الإداريين الذين أمعنوا في ظلم السكان، كما فشلت تدابير الحكومة المركزية في إصلاح أحوال نواب البلدياتCuriales وتقويم اعوجاجهم(٣٨). بالإضافة إلى أن العصر البيزنطي في تَمَيُّزَ مصر باستحكام الضائقة الاقتصادية حتى خيمت على كل الطبقات والمستويات، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن هدف الحكومة البيزنطية. كان ينحصر في امتصاص خيرات مصر عن طريق إدارة استغلالية منظمة. ضج منها موظفو الحكومة والأهالي(٣٩).

ولأن غالبية الشعب المصري من المزارعين الذين اتخذوا من الفلاحة سبيلا لعيشهم وكسب قوتهم. فقد عانت هذه الجموع من الضرائب وزيادتها وتعسف الجباة(٤٠). فكان العنف ضد الفلاحين وصغار المزارعين، وكانت الزراعة هي الحرفة الرئيسية التي مارسها المصريون على مر العصور، وكان الفلاح يمثل الشريحة الرئيسية من طبقة العامة وهي الطبقة المصرية الصحيحة التي لم تخالطها عناصر أجنبية، ويمثلها قطاع واسع من المزارعين بحكم طبيعة أرض مصر، هذه الجموع التي وصفها المؤرخون بالانعزال والجمود الفكري، ولكن الحقيقة أن هذه الجموع امتلكت ذكاء فطريا يمكنها من

مواجهة القهر الإنساني المتمثل في الحكم الأجنبي وجباته من الأجانب والمصريين على حد سواء[٤١].

وإذا كانت الأرض ملكا للتاج خلال العصريين اليوناني والروماني فيما عدا إقطاعات لفئات من الأجانب فإنه من عام ٣٣٢م أصبحت غالبيتها في أيدى مصرية، ومع ذلك عاني الفلاح بسبب سياسة الاستغلال القائمة على يد فئات الإداريين الذين سعوا لاستغلال المصريين وجعلوا الجابي المصري يضغط على الفلاح بدافع الخوف من العمل وتوقيع العقاب عليه[٤٢]. فإن جامعي الضرائب كانوا مكلفين بجمع الضرائب أو سدادها من أموالهم الخاصة وكان اختيارهم يتم بطريقة الإلزام التي لا يتقاضون عليها أجرًا وهذا يفسر قسوة جامعي الضرائب.

ومن هنا نستنتج أن القهر الإنسانى الذي مثلته السلطة الإدارية انعكس على المزارع وجعلوا من بعض الجباة جلادين لبني أوطانهم. فلم يكن الجابي المصري أفضل حالاً من الفلاح الذي يضطهده فكلاهما فرض عليه نظام وضع في يد مجموعة بيروقراطية إدارية، على قمتها في الولايات إدارة مستبدة وفاسدة غالبا، وكون الفلاح والسلطة قطبين متضاديين خلال أغلب فترات الحكم في مصر البيزنطية[٤٣]. والأكثر من ذلك سوءًا أن العصرين الروماني والبيزنطي يعتبران استنزافًا لموارد مصر بضرائب كثيرة مع جمعها بشكل ظالم عن طريق موظفين لا يعرفون الرحمة مع تطبيق الإدارة نظام الإلزام Liturgical System على القرى وهو أن يصبح هناك مسئولية جماعية على أهل القرية من مزارعين لدفع مبلغ ضرائب إجمالى عن القرية [٤٤].

فلم يقع على كاهل الفلاح المصري فقط قهر السلطة الإدارية في جمع الضرائب بل أيضًا خضع لنظام ضرائبي غاية في القسوة فلم يكن يدفع ما عليه فقط بل

وصل به الأمر أن يدفع ضرائب غير مباشرة وغير مطلوبة منه في الأساس. فكان هناك نمو عام في الضرائب منذ القرن الثالث الميلادي(٤٥). فنجد إجبار الأهالي على دفع ضرائب إضافية بسبب زيارة مسئول كبير(٤٦). وبذلك لم تكن المدفوعات المنتظمة الدائمة هي العبء الوحيد على كاهل دافعي الضرائب بسبب وجود متطلبات وأعباء أخرى منهم حيث كانت تدفع لصالح جولات البريفكت(٤٧). أو الابستراتيجوس(٤٨). أو أي موظف آخر في الإدارة أو حتى زيارة الإمبراطور، أو أحد أقاربه أو موظفين من دافعي الضرائب وأيضا ملابس الجنود ودعمهم بمتطلبات أخرى كان يتطلب فرض رسوم على دافعي الضرائب(٤٩).

فكانت نفقات العسكرية الإمبراطورية البيزنطية كبيرة جداً مما جعلها تضغط على الفلاحين وتجمع منهم ضرائب أو تفرض علىهم التزامات مما أثر على اقتصاد مصر ومزارعيها(٥٠). فكان هناك ضريبة الانونا تدفع سنويا، وكانت تزيد عند تولي إمبراطور جديد لتوزيع منحة على القوات العسكرية(٥١). ومن الضرائب الغير مباشرة أيضا الالتزامات، الاستثنائية ففي القرن السادس الميلادي تكفلت المدن والقرى المصرية بدفع مرتبات موظفي الحكومة فأضيفت هذه الضرائب الجديدة إلى ما كان يتحمله الناس من ضرائب والتزامات وأيضًا أعباء السخرة للحكومة كصيانة الجسور وحفر الترع وتطهيرها وتمهيد الطرق وشق المصارف.

وكل هذه الالتزامات أثقلت بطبيعة الحال كواهل المصريين. فأصبحت الضرائب الغير مباشرة تشكل جانبا كبيراً من الأعباء التي تحملها المصريون في الفترة التي تلت عهد الإمبراطور جستنيان إلى نهاية العصر البيزنطي في مصر(٥٢). حتى أن الوظيفة الرئيسية للنقابات أصبحت في نظر الدولة في العصر البيزنطي هي ضمان ولاء أعضائها بالتزاماتهم المالية وضرائبهم تجاهها(٥٣). ونلاحظ من خلال قوائم الضرائب أن

المرأة مثل الرجل وليس هناك دليل على أنها كانت تدفع أقل لأنها امرأة بل كانت تعامل نفس معاملة الرجل بالنسبة للحكومة [٥٤].

فما تعرضت له طبقة الفلاحين المصريين من البؤس والشقاء جعلهم عاجزين عن تأدية ما هو مقرر عليهم من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة. وحدث أيضا أن تعرض دافعو الضرائب للخراب بسبب ثقل وطأة الضرائب عليهم وشدة فقرهم[٥٥]. وحاول موظفو الدولة سواء كانوا باجاركات أو جامعي الضرائب أو حرس الحقول استنزاف الفلاح.

وكانت الجباية تخضع للأهواء، فجميع موظفي الدولة سعوا للاستغلال والدليل على ذلك كثرة الشكاوى المرفوعة ضد الجباة وتضمنت الشكاوى انعدام العدالة في توزيع الضرائب وأخذ الرشاوى واضطهاد الفلاحين[٥٦]. حيث استخدم جامعو الضرائب القسوة ووسائل الإكراه في تحصيل الضرائب وغالبا ما يصحب جامعي الضرائب بعض الجنود[٥٧]. فلم يستطع جامعو الضرائب جمع الضرائب إلا بمساعدة القوة الحربية، كما أن أعمال الشرطة صار يتولاها رجال الجيش[٥٨]. واستخدم الحرس الخاص" البوكلاري " لحماية الجباة[٥٩]. فنجد خطابًا في نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس الميلادي يرسله مراقب أو رئيس جامعي الضرائب لشخص آخر في اكسرنخوس ويخبره عن إجراءات معقدة في جمع الضرائب مما اضطره لاستدعاء الشرطة للمساعدة. ويذكر أنه حدثت له متاعب كبيرة خلال توليه منصبه كمراقب لجمع الضرائب في العام السابق[٦٠].

وكان اشتراك الجنود في جمع الضرائب ليس غريبا حيث إنه كان مستخدما منذ القرن الأول في العصر الروماني، ومن الوثائق البردية في العصر البيزنطي حتى القرن

السادس الميلادي نجد أن موظفي الضرائب من الممكن أن يكونوا من الجنود[٦١]. ولذلك كان من الطبيعي في القرن السادس الميلادي أن يتدخل الجيش في شئون الإدارة المالية وفي قمع الفتن والاضطرابات[٦٢]. فلم يسلم دافعو الضرائب من الفلاحين من العقوبات إذا امتنعوا عن تأدية المقرر عليهم من الضرائب[٦٣]. فنجد العديد من الوثائق التي تتضمن الشكاوى ضد جامعى الضرائب ففي عام ٣٠٠- ٣٠١م نجد شكوى توضح مدي قسوة جامعي الضرائب وتعنتهم لدفع امرأة ضرائب غير مطلوبة منها ويريدون سجنها لعدم الدفع[٦٤]. وشكوى تعود لعام ٣٤٣م من أوريليوس ثيودوروس Aurelius Theodorus ويشتكى فيها من جامعي الضرائب الذين يحاولون أن يجمعوا منه مبلغا كبيرا من المال وهو ينكر أن عليه هذا المبلغ[٦٥].

كل هذا العبء على الفلاح بالإضافة إلى عبء السخرة الذي فرض عليه وسمي في بداية الإمبراطورية بالخدمة الوضعية Munerea وهي السخرة الخمسة أيام التي يفرض فيها العمل كرها في مشروعات الدولة كبناء السدود وشق الترع ويمكن أن يعفي منها مقابل دفع أجر مالي، ونتيجة الإجبار زادت من الإحساس بالقهر الإنساني الذي يشعر به الفلاح المصري[٦٦].

ولذلك استخدم الجباة كل الوسائل في جمع ما عليهم من مستحقات للهروب من العقاب[٦٧]. فنجد في خطاب يعود للقرن السادس الميلادي من الباجارك[٦٨] ميناس Menas إلى اثنين من Comites كومارخات يطلب منهما جمع الضرائب ويحثهما على أن يقوما بإلحاح وإزعاج سكانNigru لدفع ضريبة embole ويعلمهم بأنه هو أيضا عليه مستحقات خاصة، ويجب ألا يفشلا في ذلك لأنكما بذلك تنقذوني[٦٩].

بل زاد من التعسف في جمع الضرائب أن الحكومة المركزية ضاعفت سلطتها على موظفي مصر وذلك نتيجة طبيعية لبعد العاصمة، وساعد ذلك على انتشار الفساد وتغلغله في الوظائف العامة بمصر بعد إصلاحات الإمبراطور جستنيان(٧٠). وأدرك بذلك جستنيان آخر الأمر أن الهيئة الإدارية بمصر غير مطيعة ولم تكن بالغة الأمانة ولم تكن أهلا للثقة وأشار إلى أن موظفي مصر أشد قوة ونفوذا من القوانين الإمبراطورية، نظرا لبعدهم عن مقر الحكومة(٧١).

فكان الموظفون يلتمسون من الوسائل الأكيدة ما يتحاشون بها القوانين ولم يحفلوا مطلقا إذا تأخر في تأدية الضرائب المطلوبة م(٧٢). وبدءوا يستفيدون هم من الضرائب المجمعة من الفلاحين(٧٣). فنجد شكوى إلى المحكمة الإمبراطورية بالقسطنطينية أن سكان افروديتو أشاروا إلى أن الباجارك ميناس احتفظ لنفسه بمبلغ ٧٠٠ صولد ذهبي جباه منهم دون أن يعطيهم إيصالات بذلك ودون أن يؤدى هذا المبلغ إلى إدارة الحسابات(٧٤). وفي الحقيقة أن ما أصابه الموظفون من الاستقلال وما لجأوا إليه من الاستبداد في معاملة السكان وإنما يخفي وراءه ما أصاب الإدارة البيزنطية من ضعف لا أمل في علاجه(٧٥).

وزاد من هذا العنف والقهر الاجتماعي للفلاحين في مصر البيزنطية هروب الأغنياء من واجباتهم الضرائبية. فنجد ما يثبت تنكر كبار الملاك وأصحاب السلطة لحق جيرانهم الفقراء وعدم دفعهم النصيب الأكبر. بل الأكثر من ذلك أنهم رشوا أو أرهبوا مسئولي الضرائب(٧٦). ففي الوقت الذي يستطيع الغني أن يقدم رشوة من أجل الحصول على إعفاء من الضرائب فإن الفقير كان لا يجد ما يعيش به وليس أمامه ألا القنوط والاستسلام(٧٧).

ونتيجة هذا القهر وتلك المعاناة التي وقعت على المزارعين بالإضافة لانتشار الفوضى ارتفعت نسبة الجرائم بينهم ففي ظروف كهذه أصبحت البلاد فريسة للصوص، فقد كان لزاما على أولئك الفارين anachorets أن يحترفوا السرقة دفعا للموت جوعا نتيجة للظروف الاقتصادية زادت اللصوصية(٧٨). ومن هنا لجأ صغار المزارعين للهرب من التزاماتهم المتزايدة تجاه الدولة بالدخول في حماية أحد كبار الملاك وهو ما عرف بنظام الحماية وقد ظهر منذ القرن الرابع الميلادي(٧٩).

وبذلك تجمعت كل العوامل المؤدية إلى ظلم الناس وزيادة سخطهم حتى اضطرت الحكومة البيزنطية في نحو منتصف القرن الرابع الميلادي ولجأت إلى إنشاء وظيفة النقيب أو حامي المدينة Defensor civitatis لإنصاف المظلومين من ألوان الظلم التي أشرنا إليها، ولم تظهر هذه الوظيفة في أجزاء أخرى من الإمبراطورية قبل سنة ٣٦٤ م وتعود لعهد الإمبراطور فالنتيان (٣٦٠ –٣٦٤م) وكان ترشيحه وتعيينه من قبل البريفكت ويتم الموافقة عليه من الإمبراطور ثم تحولت في عهد الإمبراطور جستنيان لوظيفة محلية ومن اختيار الإدارة المحلية(٨٠).

فكان الحامي وظيفة شرفية وليست رسمية وكانت مهمته هو حماية الفقراء من تعسف دافعي الضرائب وكانوا غالبا من كبار الملاك، ومن الممكن أن نجد الحامي يعمل جامع ضرائب في منطقته أو مساعدا لموظفي جمع الضرائب الرسميين(٨١). وقد أشرف على تنقيح قوائم الضرائب وجباية الضرائب من ملاك الأراضي الأصغر فبدلا من حماية الناس ومصالح عامة الشعب كان يجور على حقوقهم.

ورغم أن سبب نمو نظام الحماية هو ظلم جباة الضرائب الحكوميين المطالبين بجمع الضرائب وسدادها للحكومة بأى وسيلة مما عرف بنظام الالتزام في جمع

الضرائب جعلهم يتعسفون في جمعها مما جعل صغار الملاك من الفلاحين يلجأون لنظام الحماية. وكان هؤلاء الحاميين أنفسهم من كبار الموظفين المدنيين أو العسكريين والذين استغلوا مواقعهم في ذلك أفضل استغلال(٨٢). ولذلك نجد الأباطرة رفضوا نظام الحماية ووقفوا ضده وأصدروا مجموعة من المراسيم مثل الإمبراطور ثيودسيوس الأول (٣٧٩ – ٣٩٥م) ثيودسيوس الثاني (٤٠٨ – ٤٥٠م) ومارقيان (٤٥٠ – ٤٥٧م) وليو الأول (٤٥٧ – ٤٧٤م) وزينون (٤٧٤ –٤٩١م) وجستنيان (٥٢٧ – ٥٦٥م) في قانونه(٨٣).

ومن هنا فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات ضد الحماية ولكن بدون فائدة حيث في النهاية تأكد لدي الحكومة أهمية جمع الأموال أكثر من البحث عن إجبار الناس على الدفع. وفي عام ٤١٥م أذعنت على الأقل بأن الحامون كملاك كانت علىهم المئونة الرئيسية والذين كانوا يؤدونها بقيمة كاملة وغير ناقصة وهو ما يهم الحكومة(٨٤). ولكن فقدت وظيفة الحامي قوتها وأصبح مجرد وسيط يقوم بتسليم الالتماسات إلى Praeses ليحكم فيها(٨٥). بعد فشل من تولاها في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله(٨٦).

وزاد من قوة كبار الملاك في مصر أنهم ليسوا فقط لديهم حراس خاصين فحسب بل كان لديهم سجون خاصة وإن كان ذلك ممنوعًا بقرارات إمبراطورية وأكد علىها الإمبراطور جستنيان في قانونه رقم ١٣(٨٧). فإن إحدى صور زيادة نفوذ الأفراد وكبار الملاك في مصر البيزنطية وانحياز القانون لصالحهم هو ظهور السجون الخاصة(٨٨). فنجد وثيقة تعود لعام ٥٩٥ أو ٥٩٦ م يذكر فيها وجود سجن خاص في منزل خاص لكبار الملاك(٨٩).

وأول ظهور لهذه السجون في مصر كان في أواخر القرن الرابع الميلادي وأظهر الأباطرة استياءهم من اتخاذ مثل هذه السجون ففي عام ٤٨٦ م حذر الإمبراطور زينون أنه ليس يحق لأي شخص أن يكون له سجن خاص. وعام ٥٢٩ م أقر الإمبراطور جستنيان الأمر مرة أخرى وحرم وجود سجون خاصة في أي مكان في القرى أو المدن، ورغم كل ذلك نجد في القرن السادس الميلادي ظهرت سجون خاصة رغم تحريم الأباطرة لها.

ويبدو أن كبار الملاك في مصر قد استولوا على سلطة عامة وهي جمع الضرائب والوظائف القضائية والعملة وتعيين العسكريين والحماية التي حدثت في مصر البيزنطية فأصبح الرجال ذوي السلطة حامين الفقراء[٩٠]. ولذلك تحول المزارعون الفقراء إلى بيع أراضيهم والدخول في خدمة كبار الملاك لحمايتهم من تعسف جباة الضرائب[٩١]. ففي مقابل الأرض والثروات التي يسلمها الفقراء لكبار الملاك، فإن جامعي الضرائب وكذلك مسئولي التجنيد العسكري للحكومة المركزية كانوا بعيدين عن أن يمارسوا وظائفهم ومن خلال هذه الحماية التي فرضها كبار الملاك على المزارعين الفقراء فإن الضريبة الخاصة بالإمبراطورية التي يجمعها كبار الملاك تتحول من الاستخدام العام إلى الاستخدام الخاص لكبار الملاك الذين أصبحوا أصحاب سجون خاصة وجيش خاص أصبح أداة لتنفيذ قرارات كبار الملاك بقوة الحرس الخاص وسجونهم رغم أنهم مؤسسات في نظر القانون غير قانونية[٩٢]. فنجد بردية عبارة عن خطاب من ميناس رئيس حرس أبيون ويتعهد فيه لأبيون بأن المزارع اورليوس ابراهام Aurelius Abraham هو وأسرته ومواشيه أتوا ليعملوا كمزارعين في أراضي السيد أبيون وسيبقوا في عملهم وإن حاولوا الفرار سيكون هو المسئول ولن يدعه يذهب هو وأسرته أبدا ويقسم بذلك ميناس[٩٣].

ونتيجة لسيطرة كبار الملاك على الوظائف القضائية[٩٤]. فيتبين من ذلك كيف حابي رجال القضاء كبار الملاك على حساب صغار المزارعين ففي أي نزاع بين الفلاحين وكبار الملاك نجد مندوب الدوق ينحاز إلى جانب الملاك الكبار[٩٥]. وهذا يوضح الطابع العام الذي ساد من التعسف والعنف في التعامل من الموظفين المصريين تجاه المواطن المصري[٩٦].

والواضح أن ما جلبه كبار الملاك من أضرار للحكومة كان بالغ الخطورة، إذْ إنهم امتلكوا الجانب الأكبر من أرض مصر، فأضاعوا على الخزانة قدراً كبيراً من الضريبة يضاف إلى ذلك أنهم بفضل ما بذلوه من حماية لصغار الزراع أسهموا في مساعدتهم على التخلص مما هو مقرر عليهم من التزامات[٩٧]. والحقيقة رغم كل هذا لم تتحول مصر للنظام الإقطاعي الأوربي من مالك للإقطاع واقنان حيث ظل المزارعون في مصر أحرارًا[٩٨]. ولكن نتيجة هذا القهر والتضارب بين السلطات الحكومية والإقطاعية من كبار الملاك بالإضافة لاختفاء فاعلية السلطة وانتشار الفوضى وجد الناس متنفسا عن غضبهم فيما صار من نزاع بين القرى والأهالي[٩٩]. وذلك بسبب تدهور نظام القضاء في مصر البيزنطية وفساد القضاء والقضاة وانتشار الرشوة وإهمال رجال الشرطة في تأخير تنفيذ الأحكام مما نتج عنه حالة عامة من الظلم وانتشار الشقاء[١٠٠]. كما ارتفعت نسبة الجرائم وليس أدل على ذلك من إحدي الوثائق التي تعود للقرن الخامس ويذكر فيها أحد الأشخاص أنه يخشي من تدخل اللصوص في تجارته[١٠١]. أو حتى النزاع بين القرى بعضها البعض والذي أصبح مألوفا في القرنين السادس والسابع الميلاديين[١٠٢].

فإن الاضطراب في الإدارة المحلية انعكست آثاره على القرى والمدن فأصبحت المشاحنات بين القرى وتعدي مواطنيها على بعضهم البعض من السمات البارزة في

القرن السادس الميلادي وخروج قرية للاعتداء على قرية أخرى وسلب أهلها كانت من الأمور المألوفة في الفترة البيزنطية. وهذا دليل على ضعف سيطرة السلطة المركزية[١٠٣]، وما يترتب على ذلك من حدوث الأضرار بالملكيات على أن هذه المنازعات لم تكن بين الرعاة والفلاحين بل أضحي النزاع بين سائر الأفراد في مصر البيزنطية[١٠٤]. ويبدو أن المتنفس عن الغضب اتخذ صورة النزاع بين القرى بعضها البعض، فكانت المشاكل تنشب على أتفه الأسباب، وظهر عنف لم يكن في الطبيعة المصرية ولكنه نوع من التنفيس الغاضب الذي يحمل في طياته شعورًا بالظلم والقهر لم يستطع أن يوجه ضد من يملكون السلطة والقوة[١٠٥].

بل وصل النزاع بين سكان القرى في أحوال كثيرة إلى اشتباك مسلح[١٠٦]. وذلك نتيجة للضغوط التي وقعت على كاهل الفلاحين وسكان القرى من قهر وظلم وجباية ذاتية بالإضافة للأعمال الإلزامية والأعباء العامة والتي أضرت أيضا بالموظفين في القرى مثل أعمال الشرطة، والري، والإشراف على الحصاد، وحراسة الحقول وجباية الضرائب وهذه الوظائف جميعها أصبحت تشغل بطريق الإجبار ومن هنا سعي أهل القرية للتهرب من تلك الأعباء. فنجد محاولة رئيس إحدي القرى التنصل من مهامه والتخلص من الوظيفة، فكان كثير منهم يهجرون المدن ويهربون إلى الصحراء فرارا من القيام بوظيفتهم ومن تأدية الواجبات الملقاة على عاتقهم[١٠٧]. ولجأت الدولة أمام هذا الإجراء إلى مضاعفة عدد شاغلي الوظائف الحكومية لكي تخفف العبء عنهم فقد تعرض هؤلاء للمسألة والعقاب الذي وصل لحد السجن في حالة عجزهم عن الإيفاء بالتزاماتهم وظل هذا النظام حتى القرن السادس الميلادي[١٠٨].

ولقد حاولت الدولة مقاومة تعسف موظفيها بفرض عقوبات على كبار الموظفين من دوقات وولاة وحكام أقاليم إذا أهملوا في تطبيق العدالة، فلم يسلم منهم

الأجير أو المزارع الصغير أو حتى أعيان القرية كديسقورس أحد أعيان أفروديتو الذي شكا باجارك بمدينة إقليمية وبذلك حاقت الخسارة بكل من الخزانة والفلاحين(١٠٩). وبذلك عاني الفلاحون من جامعي الضرائب والموظفين ومن ظلم القوات العسكرية لذلك سعوا للهرب أو الدخول في الدير والرهبنة أو الدخول تحت حماية أحد السادة الكبار للملاك(١١٠). وذلك زاد من الضغط على الفلاحين وزيادة التعسف.

فكان هدف الحكم الروماني ثم البيزنطي هو استنزاف موارد مصر بضرائب كثيرة بالإضافة لجمعها بشكل ظالم عن طريق موظفين لا يعرفون الرحمة، وكانت الإدارة تطبق على القرى نظام الالتزام فإذا هرب الفلاح كان يقع على كاهل الباقين من الفلاحين الضرائب كاملة وهو ما عرف بنظام Tax quota(١١١). بل وصل الأمر أن هناك شكوى للبريفكت من أهالي قرية فيلادلفيا بارسنوى بأن معظم سكان القرية قد فروا وهربوا بأسرهم(١١٢). ونتيجة لزيادة الضرائب والنفقات العسكرية للإمبراطورية البيزنطية وما فرض على الفلاحين من ضغوط والتزامات أثر على اقتصاد مصر ومزارعيها(١١٣). وهناك العديد من الوثائق البردية التي تصدر أوامر بالقبض على الهاربين مثل أحد مفتشي أو مراقبي الشرطة يعلن ويقسم لرؤساء الشرطة في اكسرنخوس بأن الأفراد المطلوبين لم يكونوا في قريته(١١٤). ووثيقة من القرن الثالث الميلادي نجد فيها إنذار لأي شخص يتعرف على الشخص الهارب أن يسلمه(١١٥).

وهناك العديد من الأمثلة للخلافات بين القرى فنجد موظفًا من قرية أسبينيا أرسل إلى الباجارك يطلب مندوبا لمحاولة التوفيق بين قريته وقرية أخرى وإعادة ما سرق، بل إن رئيس القرية نفسها سرقت ممتلكاته(١١٦). ونجد وثيقة يرسل فيها ضابط أوامره لأحد مرءوسيه ليذهب إلى إحدى القرى التي اعتدى علىها جيرانها ولحمايتها من اعتداءات مقبلة(١١٧). وهناك خلاف بين قريتين والخلاف بين صيادي القريتين وأرادوا

الخروج لقتال بعضهم لكن كبير المساعدين ويبدو أنه شرطي أوقف القتال بين الجانبين(١١٨).

كما ظهرت منذ القرن الثاني الميلادي محاولات لقمع الدولة للديانة المسيحية وذلك بسبب عدم موافقة المسيحيين بأي عبادة وطنية أو حتى عبادة الإمبراطور التي كانت واجبة على كل روماني بالإضافة إلى أن اجتماعاتهم كانت تعقد في الخفاء رافضين إذاعة ما يدور فيها لغير المسيحيين(١١٩). ومع التزايد السريع لعدد المسيحيين قامت الإدارة الرومانية في أجزاء عديدة من الإمبراطورية بالقبض علىهم وتوجيه اللوم علىهم في كل أنواع الاضطرابات التي تحدث بالإمبراطورية(١٢٠). فلم يكن لأي ديانة أن تظهر فجأة وتلغي ما قبلها بل لابد لها من أطوار بداية ونمو وشباب وقوة حتى تستطيع في النهاية أن تستحوذ على حب الناس عن الديانة السابقة وذلك ما فعلته الديانة المسيحية مع الديانة الوثنية(١٢١). وذلك تعرض المسيحيين والمسيحية للعنف والاضطهاد لمخالفة عقيدة الدولة لأنهم اعتبروا المسيحية عنصرًا مقلقًا جديدًا في المجتمع بدأ ظهوره في الحياة السياسية المصرية في النمو والظهور والتي أجبرت حكام الأقاليم على الاعتراف بها، ولذلك كانت هناك محاولات في القرن الثاني الميلادي لقمع ذلك الدين، لكن أول هجوم عام على ذلك الدين كان في عهد الإمبراطور دكيوس (٢٤٩ – ٢٥١م) والذي كان اختبارًا حقيقيًا للنظام وللمسيحية الناشئة. وأمر دكيوس كل شخص بتقديم القرابين للآلهة والموت لمن يعصى أو يرفض(١٢٢).

ورغم كل هذه المعاناة الشديدة التي عاناها المسيحيون في عهد الإمبراطور دكيوس إلا أنها أعقبها اضطهاد آخر بعد فترة وجيزة ألا وهو الاضطهاد الكبير في عهد الإمبراطور دقلديانوس (٢٤٨ – ٣٠٥م) الذي اضطهد المسيحيين المصريين وخاصة في جنوب مصر(١٢٣). والذي استشهد في عهده عدد كبير من المسيحيين في مصر

لدرجة أن الكنيسة المصرية بالإسكندرية تبدأ تأريخها (السنة القبطية) من هذه الفترة العصيبة وبالذات عام ٢٨٤ م وقد سمي لذلك عصره بعصر الشهداء[١٢٤]، وتعتبر فترة الإمبراطور دقلديانوس ذروة الاضطهادات المسيحية. فأمر دقلديانوس بعقاب كل من هو مسيحي ومصادرة الأملاك وعقاب الأفراد وهدم الكنائس[١٢٥]. وليس أدل على ذلك من وثيقة تعود لعهد دقلديانوس وتذكر أن أحد الأشخاص من قرية كيزس يذكر أن كنيسة قريته لا تملك سوي بوابة برونزية.

وبسبب مرسوم دقلديانوس تسلمها اللوجستوس Logistes [١٢٦]. ليفككها وينقلها للإسكندرية، وذلك حسب أوامر البريفكت كلوديوس Clodyus[١٢٧]. وهكذا استمر الإمبراطور دقلديانوس في سياسته حتى إننا مع بداية القرن الرابع الميلادي نجد كثيرا من المسيحيين من أساقفة وقسس وعلمانيين في السجن بالإسكندرية[١٢٨]. ومن المؤكد أن جماعات وجماعات هلكت في ذلك الاضطهاد والذي يعد من أشد أنواع العنف[١٢٩]. فنجد في بردية تظهر من خلال مراسلة رسمية اضطهاد المسيحيين على أنه شئ عادي في ذلك الوقت لأن المسيحية لم تكن ديانة شرعية داخل الإمبراطورية[١٣٠] فنجد أيضا أسقف الإسكندرية جريجوري مع آخرين تم سحبهم خلال الشوارع من قبل الوثنيين ومزقوهم لقطع وأحرقوهم[١٣١].

غير أن اضطهاد المسيحيين جاء بنتيجة عكسية إذْ أظهروا من ألوان الشجاعة والبطولة ما جعلهم موضع أعجاب الناس وحمل الكثير منهم على الدخول في دينهم بعد ما لمسوه من شدة إيمانهم وقوة عزيمتهم، وصار المسيحيون رغم قلة عددهم يمثلون أعظم طبقة في المجتمع، وصارت المسيحية هي العنصر المسيطر على تفكير الناس[١٣٢]. فكلما زادت حدة الاضطهاد عنفا ازداد المصريون تمسكا بعقيدتهم والتفوا حول أساقفة الإسكندرية وأعطوهم كل تأييدهم[١٣٣]. فقد لقيت المسيحية في مصر بيئة

صالحه للنمو والانتشار لأنها كانت تعبيرا قويا لنزعة قومية ضد الرومان، بدليل تمسك المصريين بلغتهم القبطية(١٣٤). ولذلك كانت المسيحية أشد رسوخا في مصر، منها في سائر البلاد، وكان لها أثر كبير في تغيير أخلاق الناس وطباعهم(١٣٥). فليس هناك لبلد من البلاد أثر في تطور العقيدة المسيحية مثلما فعلت مصر، وليس ثمة مدينة تركت بصمتها على المعتقد المسيحي بصورة أشد عمقا من الإسكندرية(١٣٦). وكان لذلك تطوران هامان سيصبحان من الأهمية الكبيرة للكنيسة المصرية أولهما ظهور الرهبان الأوائل، وثانيهما ظهور عنصر مصري ناطق بالقبطية في الكنيسة المصرية(١٣٧). ولذلك ظهرت المسيحية قوية وظلت كذلك والاضطهاد لم يبعد الناس عن المسيحية، ولقد أبهرتنا الإسكندرية بشخصيتها العظيمة منذ زمن الاضطهاد على عهد دقلديانوس وما قبله حيث أفرزت الإسكندرية شخصيات برزت على مسرح الأحداث كقادة مسيحيين وأصبحوا قادة للشعب لأنهم كانوا واجهته أمام الحكومة البيزنطية(١٣٨).

وظل اضطهاد المسيحيين حتى أصدر الإمبراطور قسطنطين (٣٢٣– ٣٣٧م) مرسومه الديني (Religio Licita) أو مرسوم ميلان (Edict of Milan) عام ٣١٣م والذي جعل من المسيحية دينا مصرحًا به(١٣٩). وكان من الطبيعي أن ينتهي الاضطهاد الديني عند ذلك الحد وينعم المسيحيون بحياة هادئة إلا أننا نجد ظهور مشكلة جديدة وهي المذاهب المسيحية المختلفة التي ظهرت بعد ذلك حول طبيعة السيد المسيح وبدأت تدب بينهم عناصر الانشقاق الديني الذي شكل خطرا على سلام الإمبراطورية فاتخذت كنيسة الإسكندرية موقفا معاديا من بطريركية القسطنطينية ومذهب الدولة طوال تلك القرون الثلاثة وأشتدت حدتها في القرن السادس الميلادي(١٤٠).

وبعد اعتراف الإمبراطور ثيودسيوس الأول (٣٧٩ – ٣٩٥م) بالديانة المسيحية كديانة رسمية للدولة على مذهب أثناسيوس في مجمع القسطنطينية عام ٣٨١م[١٤١]. بدأت تظهر مظاهر عنف جديدة وهي اضطهاد الوثنيين. وقام البطريرك السكندري ثيوفيلوس بمحاولة القضاء على الوثنية وبدأ بحملة شاملة لتدمير المعابد الوثنية الشهيرة في الإسكندرية ثم أمر الإمبراطور ثيودسيوس الأول بتدمير جميع الهياكل في الإسكندرية بعد أن تحصن الوثنيون في هيكل سرابيس اعتقادًا منه أنها السبب في الاضطرابات والثورة التي يقوم بها الوثنيين[١٤٢]. ورغم أن مصر تتبع الدولة البيزنطية ولكن البطريرك كان صاحب الكلمة العليا في مصر يؤيده جيش من الرهبان[١٤٣].

ووقف الرهبان خلف بطريرك الإسكندرية ثيوفيلوس[١٤٤]. وقام أيضا الحاكم البريتوري أو قائد الحرس الإمبراطوري Cynegius بمساعدة ثيوفيلوس ضد الوثنيين وأصبح هناك مشاهد قتال عنيفة بين الجنود والوثنيين بالشوارع وحاصر الجيش معبد سيرابيس حتى طرد الوثنيين منه بعد إراقة الدماء[١٤٥]. وتولي البطريرك كيرلس (٤١٤–٤٤٤م) بعد ثيوفيلوس وكان كيرلس مندفعا في أعماله وأفكاره مع ميله إلى العنف والذي كان ينبع من رغبة في استبعاد كل العناصر غير المسيحية من مصر، فقام بسلسلة إجراءات ضد غير المسيحيين فقام بطرد اليهود من الإسكندرية وأمر بإغلاق معابدهم[١٤٦]. ولم يعتمد على جنود الحامية العسكرية بل اعتمد على عامة المدينة من الرهبان في الصحراء الغربية بوادي النطرون قرب الإسكندرية وقد استغل البعض محاولة متابعة اليهود والوثنيين فقامت الغوغاء بنهب بيوت الأثرياء وانتشر الاضطراب والعنف في المدينة وعجز الوالي ورجال الجيش عن إخماد هذه الاضطرابات[١٤٧]. فقد حرص الرهبان والعامة على مساعدة البطريرك كيرلس على طرد اليهود من الإسكندرية

بل حاول كيرلس بكل جهده قمع المدرسة الفلسفية في الجامعة، وإذا لم يكن هو المحرض كان على الأقل الموافق السلبي للاضطرابات التي أدت لقتل هيباشيا(١٤٨). فكانت هيباشيا لها مؤلفات مستقلة في الهندسة والفكر الإنساني وكان هناك من المسيحيين البارزين قد اقتنعوا بأنها تنشر الفكر الوثني وجاء للأسقف كيرلس تقرير عنها وعن ذكائها وفصاحتها فكان التفكير في التخلص منها والذي تم بالفعل على يد الغوغاء الذين جروها إلى الكنيسة حيث لقيت مصرعها عام ٤١٥م(١٤٩) وكانت هيباشيا تلك العالمة الجليلة قد لعبت الدور الأخير في النزاع بين الوثنية والمسيحية وأدرك البطريرك كيرلس خطورة هيباشيا على جماعة المسيحيين في المدينة خاصة وأن أعداد جمهورها كان يزداد بصورة لافتة للأنظار فكانت محاولة تعذيبها ثم موتها على يد جموع من الرهبان(١٥٠). كما لم يسلم اليهود من المسيحيين حيث نجد Orestes بريفكت بريفكت مصر وقواته عام ٤١٥ م يحاولون إنقاذ اليهود من أيدي المسيحيين الذين طردوهم من المدينة(١٥١).

فإن تاريخ الإسكندرية وكنيستها في الفترة البيزنطية نعرف الكثير عنه من خلال الكتابات الكنسية التي لها النصيب الأول في النزاع المذهبي، وهناك صور عديدة للنزاع المسيحي وليس فقط بين أنفسهم فالأول بين المسيحية والوثنية ثم بين المسيحيين والإدارة أو المسيحية مع نفسها(١٥٢). فعلى الرغم من أن المسيحية قد سادت الإمبراطورية بعد ذلك إلا أنه كما ذكرنا انقسامها لعدة مذاهب قد جعل معتنقيها لا يقبل بعضهم البعض بل ويقدمون على اضطهاد ما هو مخالف لهم. ولذلك اندلع اضطهاد عنيف بين كنيسة القسطنطينية وكنيسة الإسكندرية وذلك لإصرار الحكومة الإمبراطورية على فرض مذهبها بينما ذلك يقاوم من قبل السكندريين(١٥٣). ولذلك قام الإمبراطور ثيودسيوس الثاني بعقد مجمع أفسوس الأول ٤٣١ م(١٥٤). بين نسطوريوس بطريرك

القسطنطينية وكيرلس بطريرك الإسكندرية[١٥٥]. وانتصر البطريرك كيرلس في فرض مذهب الإسكندرية ثم عقد مجمع أفسوس الثاني ٤٤٩م وانتصر البطريرك ديسقورس بطريرك الإسكندرية الذي خلف كيرلس بعد وفاته بطرق غير شرعية وسمي بمجمع اللصوص[١٥٦]. مما دعا روما والقسطنطينية إلى حرمان كنيسة الإسكندرية من المشاركة في مجمع خلقدونية ٤٥١ م بقصد وصمها بالهرطقة[١٥٧].

وبذلك شكلت الكنيسة والرهبان جبهة قوية كان الأباطرة البيزنطيون يقيمون لها ألف حساب وقد شكل الرهبان تنظيما سريا دقيقا لم تستطع عيون الإدارة البيزنطية وجنودها النفاذ إليه أو اختراقه، إلا في فترات يسيره عندما كانت تهاجم بقوات كبيرة[١٥٨]. وردًا على ذلك قام الإمبراطور مارقيان بعقد مجمع خلقدونية ٤٥١ م الذي أصدر فيه التصريح المشهور فيما يتعلق بربوبية السيد المسيح. [١٥٩] وأدان فيه البطريرك ديسقورس وأدان مجمع أفسوس الثاني ونفي ديسقورس وبذلك فقد السكندريون قيادتهم في المسيحية بعد مجمع خلقدونية وزاد الشعور القومي المسيحي السكندري لرفض العنف الذي ظهر من جديد في الاضطهاد بلا رحمة ضد المنافزة[١٦٠]. ولذلك عندما قام الإمبراطور مارقيان بنفي ديسقورس وأرسل مرسوما ملكيا لاختيار بطريرك جديد فلم يعترف المصريون أو السكندريون بغير ديسقورس المنفي[١٦١]. وتم اختيار البطريرك بروتيريوس فثار سخط المصريين وقاموا بثورة اضطرت الحاكم البيزنطي في مصر فلورس Florus إلى استدعاء جنوده للقضاء على الفتنة إلا أن الثائرين المصريين قهروا الفيلق العسكري البيزنطي بالسهام والأحجار حتى لاذ جنوده بالهرب في خرائب معبد سيرابيوم ولكن الثوار اشعلوا فيه النار فلقي الجنود الهاربون حتفهم فقام الحاكم البيزنطي بطلب المساعدة والمدد من القسطنطينية فأرسل الإمبراطور له نحو ألفين من الجنود وصلوا مصر بعد ستة أيام فاقتحموا الإسكندرية وسلبوها وثبتوا دعائم

حكم بروتيريوس للكنيسة[١٦٢]. وحرمت الحكومة السكان من ملاهيهم وإغلاق الحمامات وحرمانهم من الغلال[١٦٣].

فبعد مجمع خلقدونية ٤٥١م تملك الشعب السكندري وشعب مصر كلها جنون فالكبار والصغار والأرقاء والأحرار والرهبان والكهنة وسكان البلاد الوطنيين الذين عارضوا مجمع خلقدونية كل هؤلاء فقدوا عقلهم وقدرتهم على التعبير. فمن الواضح أن الجميع اتحد ضد الدولة البيزنطية التي مست قوميتهم في إهانة معتقدهم الديني ولرجاله وإجبارهم على الموافقة على ما لا يؤمنون به، ولقد وجد المصريون في المشكلة الدينية متنفسا عن شعورهم بالرفض تجاه الحكم البيزنطي[١٦٤]. وأبطلوا استخدام اللغة اليونانية في مراسيمها الكنسية واستخدمت اللغة القبطية[١٦٥].

وبما أن سكان مصر في الفترة البيزنطية اشتهروا بسرعة الإثارة الدينية، فمن الطبيعي أن يشتركوا فيما يجري من المنازعات[١٦٦]. ولذلك قام المنوفيزتين من أهالي مصر بثورات ضد بيزنطة مصحوبة بالعنف، وبعد قتل البطريرك بروتيريوس مثلوا بجثته وعينوا البطريرك تيموثي ايليورس Timoth Aelurus عن طريق رجال الدين وفي عام ٤٥٧ م في عهد ليو الأول أرسله إليه يدعونه لعقد مجمع ديني جديد ولكنه رفض وأدان تيموثي وشيعته[١٦٧]. ولذلك يعتبر مجمع خلقدونية ٤٥١م نقطة تحول في تاريخ الإمبراطورية بمصر وسوريا وكانت نظرية وحدة طبيعة السيد المسيح تناسب المزاج الشرقي ومعارضتها لمجمع خلقدونية وتجمع الكثيرون من أهالي الولايات الذين في صدورهم غل من السلطة المركزية للإمبراطورية فكانت وسيلة للتعبير عن النزاعات القومية. وكان من ثمار تلك المرارة من مجمع خلقدونية سهولة الفتح الإسلامي لمصر وسوريا بعد قرنين[١٦٨]. نتيجة لانفصال كنيسة الإسكندرية عن كنيسة الإمبراطورية[١٦٩].

فظهرت الروح القومية أكثر قوة وتنظيما في صورة الكنيسة المصرية حيث كان لأهل الإسكندرية فلسفة مختلفة بالكامل من الدين عن القسطنطينية وكان الإمبراطور غالبا ما يكون تحت سيطرة دينية من بطريرك القسطنطينية مما أدى لزيادة الفرقة دينيا ونمو الروح القومية، وقد وضح ذلك وتجلي بعد ما حدث في مجمع خلقدونية(١٧٠). بالإضافة إلى أن المصريين أنفسهم اشتد إعجابهم بكل ما هو مصري وأضمروا الكراهية لكل أجنبي قادم من بيزنطة، ولذلك قاوموا مذهب خلقدونية(١٧١). وقد اتخذت صفة الثورات الوطنية العنيفة ولم تقمعها السلطات إلا بعد أن أريقت دماء كثيرة(١٧٢). فكان تعبيرا ذاتيا عن رفض قهر كافة المصريين تحت حكم الأجانب، وتدخلهم في أحد مكوناته الرئيسية وهو الدين وهو ما حاول البطالمة والرومان تجنبه بعدم الإساءة إلى آلهة المصريين، ولكن حينما حلت المسيحية وحاولت الدولة فرض رأيها أثارت الغضب على مستوى العاصمة والشعب وفجرت سنوات ضغط وقهر من أنظمة مالية مجحفة وتميز اجتماعي، وأصبحت ظاهرة واضحة أن الأباطرة كثيرا ما يعزلون البطريرك المصري ويعينوا بطريركا آخر مكانه بدعوى أنه مخالف للإيمان، ولكن الشعب كان يحمي البطريرك المصري بقوة مسلحة لمنع دخول البطريرك عنوة. وإذا دخل يرفض المصريون إن يعاملوه كبطريرك ولذلك قامت العديد من الثورات ضد البطاركة المعينون من قبل الإمبراطور(١٧٣). وأن يفرضوا عليهم مذهبا دينيا معينا(١٧٤). وهذا زاد من سخط المصريين وأثار ثائرتهم ضد الحكم البيزنطي.

فنلاحظ أثناء الصراع بين الإمبراطور زينون (٤٧٤ – ٤٩١) وباسيلكوس على العرش أعلن باسليكوس المغتصب تأييده للمنوفزتين في مصر ومعارضته لمجمع خلقدونية وقراراته وقرارات ليو الأول مما آثار عليه غضب الشعب والرهبان في القسطنطينية، فاضطر للتراجع في قراره وأدي هذا إلى اشتعال الثورة ضده سواء من

جانب القبط أو الأرثوذكس في العاصمة، ولما استعاد زينون عرشه حاول التوفيق بين المنوفزتيه ومذهب الدولة وأعلن زينون مرسوم التسامح وأكد الإمبراطور زينون على حق الإمبراطور في تقرير العقيدة(١٧٥). وبسبب الاضطرابات والحالة الأمنية الغير مستقرة في مصر بسبب الخلافات الدينية وخاصة لاختيار الإمبراطور بطريركا وفرضه على المصريين قام زينون بزيادة عدد الحامية البيزنطية في مصر وأرسل تعزيزات(١٧٦).

ورغم محاولته لحل المشكلة الدينية إلا أن ذلك لم يساهم في حل المشكلة الدينية ولكنه فشل في إرضاء الطرفين.

وفي عهد الإمبراطور جستنيان (٥٢٧ –٥٦٥م) كان هدفه هو توحيد العقيدة لاستتباب الأمن والنظام وأن يحقق لإمبراطوريته الشاسعة ديانة موحدة. غير أن تحقيق الوحدة بين الشرق والغرب بين "الإسكندرية وإنطاكية وروما" يعتبر أمرا مستحيلا، وحاول تهدئة الموقف مع المونوفيزتين لمعرفته أهميتهم السياسية بالإضافة إلى أن المونوفيزتين حظوا بتأييد ثيودورا زوجة جستنيان(١٧٧). ولكنه فشل في التوفيق بين الأرثوذكس والمونوفيزتين. ولذلك قرر جستنيان جعل البطريرك الملكاني يجمع إلى جانب وظيفته الكهنوتية منصب الوالي المدني فيجتمع لديه السلطتان معًا(١٧٨). وقام بإرسال أبولوناريوس Apollinarius وجعله في منصب البطريرك ورئيس المدينة في نفس الوقت وتحت إمرته قوات هائلة لفرض المذهب الملكاني (مذهب خلقدونية) بالقوة أو قمع أي تمرد. ولكن المصريين لم يوافقوا على ما فعله الإمبراطور(١٧٩). وردًّا على ذلك قام المصريون بانتخاب بطريركا لهم بغض النظر عن القسطنطينية(١٨٠). فقام الإمبراطور بتعيين بطريركًا آخر، فرفضت كنيسة الإسكندرية الاعتراف به أيضا. ومنذ ذلك الوقت أصبح للإسكندرية ومصر بطريركان الأول كان يقيم في البطريركية بالإسكندرية، والآخر يقيم في وادي النطرون ويتنقل بين الأديرة(١٨١). واندلع بعد ذلك

اضطهاد عنيف ضد المنوفيزتين الذين يدينون بوحدة طبيعة السيد المسيح، وأصبح لهم قوة خطيرة نتيجة لإصرار بيزنطة على فرض الأرثوذكسية على مصر ولذلك اصطدم الإمبراطور جستنيان بمقاومة شديدة من قبل السكندريين مدعمين بالرهبان. فكان للرهبان دور كبير في المقاومة الشعبية.

فعندما جلس أسقفاً كاثوليكيٌ في كرسي أثناسيوس كانت أول تحية له أن رجمه المصلون بوابل من الحجارة، وأصبح الفلاحون لا يأبهون لقرارات البطريرك أو بأوامر الإمبراطور وذلك يعكس الحالة في مصر وكيف أن سكان الإسكندرية غلب عليهم العنصر الوطني، وفي مصر كلها أصبحوا لا يأبهون بالبطاركة الذين تعينهم الدولة أو على مذهبها، وإن الحالة بلغت درجة من السوء ومن عدم الاستقرار فكان جستنيان يختار من يشاء ويجري له المراسيم الدينية في الخارج ثم يرسله إلى الإسكندرية في حراسة قوة عسكرية تفرضه على الكنيسة فرضا، واستمر المصريون في المقاومة ضد أي أسقف يرسله الإمبراطور(١٨٢). في عهد خلفاء جستنيان.

وفي تلك الأثناء كانت أحوال مصر في العصر البيزنطي قد بلغت درجة كبيرة من السوء فقد ساءت الحالة الاقتصادية بسبب قسوة الضرائب من ناحية والتمادي في نظام الوظائف غير المأجورة من ناحية آخرى مما أدى إلى فرار صغار المزارعين من أراضيهم حتى كادت تختفي في القرن السادس الميلادي طبقة صغار المزارعين. وترتب عليه استيلاء كبار الملاك على أراضيهم مما أدى إلى خلل في ميزان القوى الاجتماعية فضلا عن عجز الحكومة عن مواجهة نفوذ كبار الملاك(١٨٣). فلم يكن عجيبًا أن يكون هذا في بلاد أصبح الحكام فيها لا هم لهم الا أن يجمعوا المال لخزائن الإمبراطور البيزنطي وحاشيته(١٨٤). حتى أن دوق طيبة عندما علم باقتراب العرب جمع الضرائب بسرعة وارتحل بها للإسكندرية حيث هرب(١٨٥).

فقد أدت زيادة الضرائب الزيادة الفاحشة إلى تذمر أهالي مصر ضد الحكم البيزنطي. بالإضافة لقصر كثير من الوظائف والمناصب الهامة على بعض الأسرات الثرية وجعلها وراثية. مع عدم استتباب الأمن في البلاد، فقد زخرت أوراق البردي المملوءة بشكاوى أهل ذلك العصر من حوادث السرقة والنهب والاعتداء(١٨٦). كما أن بُعْد مصر عن القسطنطينية أسهم إلى حد كبير في جهل حكام القسطنطينية بما يقع من الأحداث في مصر، ولذلك تزايدت العقبات والصعوبات. فكانت الحكومة البيزنطية في العاصمة تقف على الأحداث الجارية في مصر من الرسائل التي يبعث بها إليها الدوقات وأعيان البلاد، أو البطريرك الملكانى أو من تقرير الموظفين(١٨٧).

ومن الواضح أن رفض المصريين وزيادة كرهم للحكم البيزنطي كان سببه الأساسي هو الاضطهاد الديني للمذهب المنوفيزتي. فإن ما جري علىه الأباطرة البيزنطيون من سياسة دينية في مصر، أسهم إلى حد كبير في زيادة الفوضى فيها، وعمل على تدمير ما أدخلته بيزنطة في مصر من النظم الإدارية(١٨٨). فلم تكن السنوات الأخيرة من السيادة البيزنطية على مصر إلا خاتمة المطاف لسيادة الاضطهاد الديني الذي مارسه الأباطرة المسيحيون ضد المصريين. وفرض عقيدة تخالف إيمان كنيسة الإسكندرية مع اتباع العنف في فرض ذلك(١٨٩). وأن يكون لمذهبهم الديني اليد العلىا بين أهل البلاد. فصار الحكم على أيديهم أداة لا تؤدي إلا إلى الظلم ونشر الشقاء(١٩٠). ولم يتولد عن استخدام الشدة والعنف في قمع الفتن إلا ازدياد الكراهية والعداوة للحكم البيزنطي(١٩١). فالحق هو أن أهالي مصر إذْ ذاك كانت صدورهم تضطرم بنار الثورة ورغبة في الخروج لا يغطيها إلا غطاء شفيف من الرماد(١٩٢).

فقد ضاق المصريون زرعًا بالرومان والبيزنطيين خاصة العداء على المذهب المسيحي بالإضافة لوحشية الجنود البيزنطيين في التعامل مع المصريين(١٩٣). فقد تعاملت بيزنطة مع الشعب المصري بنظرية المستعمر المتعالي. ففرضت قوانينها وحاولت فرض مذهبها الديني بالقوة على الشعب(١٩٤). فبعد انتصار كنيسة الإسكندرية

لمذهبها في مجمع أفسوس الثاني ٤٤٩م وكيف واجهت سيطرة كنيسة روما بعد مجمع خلقدونية ٤٥١م ظهر الصراع بين كنسية الإسكندرية والدولة الذي كان سمة العصر(١٩٥). حتى أن هذا الاضطهاد من العنف والشدة استمر أثناء حصار المسلمين لحصن بابليون، بل حينما تقرر جلاء الجيش الإمبراطوري عن الإسكندرية سنة ٦٤١م، إذْ أخرجوا المسجونين وأخذوا يمثلون بهم بتقطيع أوصالهم(١٩٦). ففي الوقت الذي عاني فيه المصريون من البيزنطيين من العبودية على الأقباط بشكل ديني وسياسي فإن العرب وعدوا بحرية دينية لكل أهل كتاب (أهل الذمة) من المسيحيين واليهود. وبعد سقوط آخر معاقل البيزنطيين في مصر وهي الإسكندرية دعا عمر بن الخطاب البطريرك بنيامين الثاني الهارب ووعده بالأمان وسلمه الكنائس التي قد أخليت من البيزنطيين(١٩٧). ويقال أن القبط الذين كانوا بالفرما كانوا يومئذ لعمرو بن العاص أعوانا(١٩٨).

الخاتمة

لم يكن الحكم البيزنطى لمصر إلاّ صورة من صور الاستغلال الاقتصادى حيث عانى المصريون أثناء الحكم البيزنطى من صور متعددة من الظلم لاسيما بسبب الحالة الاجتماعية حيث سيطر الأغنياء ورجال الدولة على كل شئ، وعانى الفقراء من الظلم فى كل شئ. كما أن العنف كان وكأنه شئ رسمى لأن الإدارة الحكومية واصلت ظلمها للمصريين حيث كان واضحاً انحراف الموظفين، ولم يكن هدف الحكومة سوى امتصاص خيرات مصر عن طريق إدارة استغلالية منظمة.

كما كان هناك ظلم وتعسف دينى للشعب المصري والذي تدين بالمسيحية على عكس رغبة الدولة. وعندما أصبحت الدولة مسيحية على غير مذهب المصريين عانى المصريون أيضاً من ظلم الدولة.

الهوامش

(١) زكي شنودة، تاريخ الأقباط في مصر، ج٦، دار التقدم، ١٩٦٨، ص ٢١٧.

(٢) السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، ١٩٦١، ص ٢٥٢؛ زبيدة محمد عطا: قبطي في عصر مسيحي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٣.

(٣) عبد اللطيف أحمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص – ص ٥٣ –٥٤.

(4) Bell (H. I), The act of the Alexandria (JJP), vol 4, Warsaw, 1950, p ,p 21, 22. & wallacy (S. L): Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian Princeton, Unive press, 1938, p 119.

– مصطفى العبادي، مصر من الاسكندر الاكبر إلى الفتح العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠٢.

(5) Bell (H. I), The Constititutio Antoninana and the Egyptian Poll- Tax, 1947, p 23.

– زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، دار الأمين، ١٩٩٤، ص ٦١.

(6) Bell (H. I), Egypt and the Byzantine Empire, Oxford, 1957, p 334. & Bell (H: I): The Constitutio, p 23.

– زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية، ص ٦١.

(٧) عبد الرحمن الرافعي، سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في العصور الوسطي من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٠.

(٨) زبيدة محمد عطا، أقليم المنيا في العصر البيزنطي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧٩.

(9) Johnson (A. Ch), Byzantine Egypt, Economic studies, Princeton, 1949, p- p 132 - 133.

(١٠) حيث جاء إليها الإمبراطور دقلديانوس عام ٢٩٦ م للقضاء على الثورة انظر

Hardy (E. R), Christian Egypt, Church and People, New york, 1952, p 40.

(١١) بتلر (أ)، فتح العرب لمصر، ت: محمد فريد ابو حديد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٤٨.

(١٢) السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، ص ٣٢٤.

(١٣) الفونس توما بسطس، المقاومة الوطنية في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٧٥، ص ١٧.

(14) Winter (J. G), Life and letters in the paprri, Michigan press, 1933, p 25.

(15) P. Oxy, 1206.

(16) P. Oxy, 1895.

(17) P. Cairo. Masp, 67023 (569 A. D).

(18) Johnson (A. Ch), &West (L. C): Byzantine Egypt, p 135.

(19) P. Antinoopolis, 35.

(20) Bagnal (R), Egypt and Late Antiquity, Princeton univpress, 1933, p 197.

(21) P. Abin, 44.

(22) P. Amherst, cxlvi.

(23) P. Oxy, 1853.

(24) Bagnal (R) ,Egypt in Late Antiquity, p 192.

(25) P. Oxy, 5381.

(26) Rowlandson (J), Women and Society in Greek and Roman Egypt, Cambridge, 1998, p. 216.

(27) P. Oxy, 2713.

(28) P. Amh, 141.

(29) P. Oxy, 1121.

(30) P. Oxy, 3771.

(31) P. Oxy, 901.

(٣٢) التربيون العسكريTribune هو قائد وحدة عسكرية رومانية واستمر وجوده في العصر البيزنطي ورتبته تعادل الآن الكولونيل (عميد).

Ammianus (M), Ammianus History, Translated by, John C. Rolfe, vol 1, Philadelphia, 1935, p ix.

(33) P. Herm, 17 (380 A. D).

(34) P. Oxy, 899 (200 A. D). & Rowlandson (J), Women and Society, p p 201 -204.

(٣٥) زبيدة محمد عطا، الفلاح المصري بين العصرين القبطي والإسلامي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣١.

(٣٦) الحسين احمد عبد الله، الادارة والقانون في مصر الرومانية، ط، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ،٢٠٠٠، ص– ص ٥٥ – ٥٦ ؛ سامي عبد الفتاح محمد، "معوقات واجهت المرأة المصرية في الأنشطة الزراعية خلال العصر الروماني:، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، (العدد ٢٠، القاهرة، ٢٠٠٣): ص ٢٠٢.

(٣٧) محمد عثمان عبد الجليل، "الرهبنة النسائية في مصر البيزنطية من القرن الرابع حتى القرن السابع الميلادي"، القاهرة، مجلة كلية الآداب بقنا ، (العدد العاشر، ٢٠٠٠): ص ٣٤٩.

(٣٨) محمد محمد مرسي الشيخ، تاريخ مصر البيزنطية، ١٩٩٩، ص ١٦٥.

(٣٩) الفونس توما بسطس، المقاومة الوطنية، ص ٢٧.

(٤٠) P. Oxy, 3302 (300 – 301 A. D) –. و زبيدة محمد عطا، أقليم المنيا، ص ٧٩

(٤١) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٤١.

(42) P. Oxy, 1840 (6^{th} c).

(٤٣) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٤١.

(44) Bell (H. I), An Egyptian Village in the age of Justinian, in the (J. H. S), vol lxiv, 1944, P 23.

(45) Warren Treadgold, A Concise History of Byzantium, palgrave, 2001, p 43.

(46) P. Antinooplis, 40.

(٤٧) البريفكت: هو من هيئة الفرسان وذلك الحاكم امتلك في يديه كل السلطات حيث كان القائد الأعلى للجيش ورئيسا للإدارة المدنية و ومدير الشئون المالية، والمسئول الأول عن القضاء. Ammianus, Op. Cit, vol 2, p ٢٩٨. وقد سمي Praefectus وكان أسمه الرسمي والي مصر Prefectus Aegypti وأحيانا سمي Prefectus Alexandria et Aegypti أي والي الإسكندرية ومصر. جونيفيف هوسون و دومنيك فالبيل، الدولة والمؤسسات، دار الفكر للدراسات، ١٩٩٥، ص ٢١٨.

(٤٨) الابستراتيجوس:Epistrqtegos قسم أغسطس مصر لثلاثة أقسام كبرى، وهى الإقليم الطيبي في الجنوب ومصر الوسطي ومنطقة الدلتا. Ammianus: Op. Cit, vol 2, p 297. وأقام على كل قسم منها حاكم يدعي ابيستراتيجوس وكان يعد حلقة الوصل بين الإدارة المركزية بالإسكندرية، والإدارة المحلية وكان يتولها مواطنين رومان أو يونانيين. وكانت مهام عمله تشتمل رفع ترشيحات الموظفين في الإدارة المحلية ليقوم البريفكت بتعيينهم وكان يقوم بالتحقيقات الإدارية. P. Oxy, 2107. & P. Michigan: 531.

(49) Bell (H. I), Egypt under the early Principate, in Cambridge Ancient History, vol x, Cambridge Unive Press, 1934, p 304.

(50) Warren Treadgold, A Concise History, p 43.

(51) Bury (J. B), History of the Later Roman Empire, vol 1, London, 1923, p- p 48 - 49.

(٥٢) محمد محمد مرسي الشيخ، تاريخ مصر البيزنطية، ص – ص ٩٩ – ١٠٠.

(٥٣) زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية، ص ٨٩.

(54) Johnson (A. CH), Egypt and Roman, p 117.

(55) Roullard (G), Administration Civile De L'Egypt Byzantine, Paris, 1928, p- p 168 - 169.

(٥٦) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٥٩.

(57) P. Oxy, 71 (303 A. D).

(58) Roullard (G), Administration, p, p, 207, 208.

(59) P. Oxy, 1903.

زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية، ص ٧٠.

(60) P. Oxy, 3147.

(61) Bell (H. I), An Egyptian Village, p 34.

(62) Roullard (G), Administration, p 208.

(63) Roullard (G), Administration, p 114.

(64) P. Oxy, 3302.

(65) Abin- Arch, 46 (343 A. D).

(٦٦) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٦٦.

(67) P. Oxy, 1840.

(٦٨) الباجارك: (الباجرك): ظهرت وظيفة الباجرك في عهد الإمبراطور ليو الأول ٤٥٧ – ٤٧٤ م وذلك بعد ظهور الباجركيات Pagarchia وهي تطابق الأقليم القديم وتشمل كل ما يحيط بالمدينة من قرى وما يتبعها في أرض المدينة وما يحيط بها يعد وحدة إدارية تخضع للباجرك ويخضع هو للدوق حاكم الأقاليم وكان اختياره في البداية للإمبراطور ثم أصبح يختارهم الوالي من كبار الملاك المحليين وفي القرن السادس الميلادي أصبحت سلطة الباجركات محددة بالأرض المحيطة بالمدينة

Johnson (A. Ch), Egypt and the Roman Empire, p 148.

زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية، ص ٦٥.

(69) P. Oxy, 1841.

(70) Roullard (G), Administration, p - p 188 - 189.

(71) Roullard (G), Administration, p 197.

(72) Roullard (G), Administration, p, 172.

(73) Bury (J. B), History of the Later Roman Empire, vol ii, London, 192, p342

(74) Roullard (G), Administration, not 2, p 196.

(75) Roullard (G), Administration, p 207.

(76) Bell (H. I), Egypt and the Byzantine, p 335.

(٧٧) نورمان بينز، الإمبراطورية البيزنطية، ت: حسين مؤنس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠، ص، ص ١٣٦، ١٣٧.

(78) Wallacy (S. L), Taxation in Egypt, p, p 152, 153.

(79) Hardy (E. R), The Large Estates of Byzantine Egypt, NewYork, 1931, p 22.

زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي ص – ص ٢٦٤ – ٢٦٥.

(80) Abbott (F. F), & Johnson (A. Ch), Municipal Administration in the Roman Empire, Princeton, 1926, p, p 92, 93. & Hardy (E. R): The Large Estates, p 22.

(81) Rees (B. R), Defensor Civitatis in Egypt, (J. J. P), vol vi, Warsaw, 1952, p 96.

(82) Hardy (E. R), The Large Estate, p 22. & Bell (H. I): Egypt and the Byzantine Empire, p 335.

(83) Bernard Bachrach, Was There Feudalism in Byzantine Egypt, in (J. A. R), vol vi, 1967, p 164.

(84) Hardy (E. R), The Larger estates, p 22.

(85) P. Oxy, 1885 (509 A. D).

(٨٦) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٦٥.

(87) Bell (H. I), Egypt from Alexander the great to the Arab conquest, Oxford, 1948, p - p 122 - 123. & Johnson (A. Ch (, Egypt and the Roman, p 83.

(88) Hardy (E. R), The Large estates, p - p 67 - 68. & Bell (H. I), Egypt and the Byzantine Empire, p 337.

(89) P. Oxy, 2478.

(90) Bernard Bachrach, Was there Feudalisam in Byzantine Egypt (JARC), vol 6, 1967, p - p 164 - 165.

(91) Andreades (A. M), Economic Life of Byzantine Empire, in Byzantium, Oxford, 1948, p 58.

(92) Bernard Bachrach, Was there Feudalism, p, p 164, 165.

(93) Select, P: 26 (579 A. D).

(94) Bernard Bachrach, Was there Feudalism, p, p 164, 165.

(95) Roullard (G), Administration, p 206.

(٩٦) زبيدة محمد عطا: قبطي في عصر مسيحي، ص ١٨٨.

(97) Roullard (G), Administration, p 174.

(98) Jonson (A. Ch), Egypt and Roman Empire, p, p 98, 99.

(٩٩) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٦٦.

(١٠٠) بتلر (أ)، فتح العرب لمصر، ص ٤٨.

(101) CPR, 23.

(102) P. Oxy, 1155, 1853.

(103) P. Oxy, 1155.

زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية، ص ١٢ ؛ زبيدة محمد عطا، اقليم المنيا، ص ١٥٢.

(104) Roullard (G), Administration, p 179.

(١٠٥) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٦٧.

(106) Roullard (G), Administration, p 174.

(١٠٧) السيد الباز العرينى، مصر البيزنطية، ص، ص ٨٧، ٨٨.

(108) Roullard (G), Administration, p 175.

زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص – ص ٢٥٠ – ٢٥١.

(١٠٩) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص – ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

(110) Milne (G. J), Egypt an Nationalism under Greek and Roman rule (J. E. A), vol xiv, London, 1928, p 232.

(111) Bell (H. I), An Egyptian Village, p 23.

(112) Greek P, 44 (331 – 332 A. D).

(113) Warren Tread gold, A Concise History, p 43.

(114) P. Oxy, Lxxx (238 – 244).

(115) P. Oxy, 3616 (القرن الثالث الميلادي).

(١١٦) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٢٦٧.

(117) P. Oxy, 1155 (القرن السادس الميلادي).

(118) P. Selct: 429 (القرن الخامس الميلادي).

(119) Hardy (E. R), Christian Egypt, p, p 13, 14.

ادوارد جيبون، اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، ت: محمد علي أبو درة، ج ١، القاهرة، د. ت، ص ٤٠٩ ؛ و سعيد عبد الفتاح عاشور، اوربا العصور الوسطي، ج ١، ط ٧، مكتبة الأنجلوا المصرية، ١٩٩٤، ص – ص ٩٣ – ٩٤.

(١٢٠) نافتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، ت: آمال محمد الروبى، ط ٢، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ١٩٩٧، ص – ص ١٢٠ – ١٢١.

(121) Bell (S. H), Popular Religion in Graco – Roman Egypt, in (J. E. A), vol 34, London, 1948, p 82.

(122) P. Ryl, 12. & Milne (J. G): History of Egypt, p 76.

(123) Milne (J. G), History of Egypt, p 87.

(124) Hardy (E. R), Christian Egypt, p 40. & Mlilne (J. G): History of Egypt, p 87.

هنري رياض، دليل آثار الإسكندرية، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٥م، ص ٥٤.

(125) Hardy (E. R), Christian Egypt, p 40.

إسكندر صيفي، المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية، المطبعة المصرية، د. ت، ص ١٢٨.

(١٢٦) اللوجستوس: كان بمثابة رئيس المدينة ومسئولا عن ميزانيتها وتقدير الضرائب P. Oxy، ٢٦٦٦ –٢٦٦٧ وكان مسئولا أيضا عن ترشيح الأفراد للأعمال الإلزامية كما كان مسئولا عن الأسواق، ويجب على كل نقابة مهنية إبلاغه بما لديها من مخزون سلعي والأسعار شهرية P. Oxy, Lxxxv – 3624 –2570. ، منيرة الهمشرى، النظام الإداري والاقتصادية في مصر زمن دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥ م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٠٣.

(127) P. Oxy, 2673 (5 th feb304).

(128) Bell (H. I), Alexandria, in (J. E. A), vol xiii, London, 1927, p. 182.

(129) Hardy (E. R), Christian Egypt, p 34.

فورستر (ا. م)، الإسكندرية تاريخ ودليل، ت: حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٩٢.

(١٣٠) P. Oxy, 3119 - القرن الثالث الميلادي.

(131) Ammianus Marcellinus, Ammianus History, translated by, John C. Rolfe, vol 1, Philadelphia, 1935, p 257.

(١٣٢) إبراهيم احمد العدوى، المجتمع الأوربي في العصور الوسطي، دار المعرفة، ١٩٦١، ص ٤٦

(١٣٣) روؤف عباس، مصر والعرش البيزنطي (مصر وعالم البحر المتوسط)، دار الفكر، ١٩٨٥، ص ٨١.

(١٣٤) مصطفى محمد مسعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٠، ص ٤٥.

(١٣٥) السيد الباز العرينى، مصر البيزنطية، ص ٢٦٩.

(136) Creed (J. M), Egypt and Christian Church, London, 1941. p 300.

(137) Hardy (E. R), Christian Egypt, p 34.

(138) Baynes (N. H), Alexandria and Constantinople, London, 1926, p 148.

(139) Norwich (J. J) A Shorter History of Byzantine, New York, 1997, p 78.

سعيد عبد الفتاح عاشور، اوربا العصور الوسطي ج ١، ص – ص ٣٠ – ٣١.

(١٤٠) زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية، ص ٩.

(141) P. Oxy, 1784.

(142) Bowman (A. K), Egypt after the Pharaohs, (332 BC- 642 AD), London, 1986, p 214.

(١٤٣) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٣٣٦.

(١٤٤) رأفت عبد الحميد، الفكر المصرى فى العصر المسيحى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٢٩٠.

(145) Milne (J. G), History of Egypt, p 97. & Bowman (A. K): Op. Cit, p 214.

(146) Roullard (G), Administration, p 183.

(١٤٧) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٣٤١.

(148) Bell (H. I), Egypt, Oxford, 1948, p 115.

(149) Davis (H. I), Alexandria the Golden City, vol 1, Principia, Press, 1960, p, p 426, 427. & Bowman (A. K): Op. Cit, p 214.

(١٥٠) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ١٧٠.

(151) Roullard (G), Administration, p 183.

(152) Johnson (A. Ch) & (West (L. C), Egypt and the Roman Empire, p 145.

(153) Roullard (G), Administration, p, p 15, 16.

(154) Vasiliev (A. A), History of the Byzantine Empire 324 -1453, Madison, 1952, p 98. & Baynes (N. H), & Moss (L. B) ,Alexandria an Constantinople, p, p 95, 96.

(١٥٥) المقريزى (تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر) (٧٦٦ –٨٤٥ هـ / ١٣٦٥ – ١٤٤١م)، تاريخ الأقباط، ت. عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٦.

(156) Baynes (N. H), Alexandria an Constantinople, p, p 152, 153. & Bell (H. I): Egypt, p 115.

(157) Baynes (N. H), Alexandria an Constantinople, p 155.

(١٥٨) رأفت عبد الحميد، الفكر المصري، ص ٢٧٧.

(159) Bell (H. I), Egypt, p 115.

(160) Atiya (A. S), The Copts and Christian Civilization, Salt Lake City, Utah, 1979, p, p 9, 10.

(161) Butcher (E. L), The Story of the Church of Egypt. vol 1, London, 1897, p, p 304, 305. & ٦٧ المقريزي، تاريخ الاقباط، ص .

(١٦٢) الفونس توما بسطس، المقاومة الوطنية، ص ٤٥٠.

(163) Roullard (G), Administration, p 16.

(١٦٤) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٣٤٥.

(١٦٥) اسحق عبيد، "فيما جري في بيعة الإسكندرية بعد المجمع الخلقدوني المقدس"، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، (المجلد ١٣، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٣): ص ٢٠٨.

(166) Roullard (G), Administration, p 181.

(١٦٧) Butcher (E. L), The Storyof the Church, p, p 304, 305– زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص346 .

(١٦٨) ستيفن رنيسمان، الحضارة البيزنطية، ت: عبد العزيز توفيق جاويد، زكي علي، القاهرة، ١٩٩٤، ص– ص ٣٠ – ٣١.

(169) Jill Kamil, Coptic Egypt, Cairo, 4th ed, 1997, p 38.

(170) Milne (J. G), Egyptian Nationalism under Greek and Roman Rule, London, 1928, p 232.

(171) Roullard (G), Administration, p 177.

(١٧٢) السيد الباز العريني: الدولة البيزنطية (٣٢٣ – ١٠٨١م) دار النهضة العربية، ١٩٦٥م، ص ٥٤.

(١٧٣) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٣٤٦.

(174) Roullard (G), Administration, p 178.

(١٧٥) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص – ص ٣٤٦ – ٣٤٧.

(176) Milne (J. G), History of Egypt, p 103.

(١٧٧) Roullard (G), Administration, p 17. & السيد الباز العريني، الدولة البيزنطية، ص– ص 100– 98

(١٧٨) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص ٣٤٨.

(179) Atiya (A. S), The Copts and Christian, p 27.

(180) Milne (J. G), Egyptian Nationalism under Greek and Roman Rule, p232.

(181) Atiya (A. S), The Copts and Christian, p 27.

(١٨٢) زبيدة محمد عطا، قبطي في عصر مسيحي، ص – ص ٣٤٨ – ٣٥٠.

(١٨٣) عبد الرحمن الرافعي، سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في العصور الوسطي، ص ٢٠.

(١٨٤) بتلر (ا)، فتح العرب لمصر، ص ٤٧.

(185) Bell (H. I), Egypt from Alexannder the Great to the Arab Conquest, Oxford, 1948, p 133.

(١٨٦) عمر الإسكندري وأج – سفدج، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠، ص – ص ١٥١ – ١٥٢.

(187) Roullard (G), Administration, p. 214.

(188) Roullard (G), Administration, p 222.

(١٨٩) رأفت عبد الحميد، الفكر المصري في العصر المسيحي، ص ٢٩١.

(١٩٠) بتلر (أ)، فتح العرب لمصر، ص – ص ٤٧ – ٤٨.

(191) Roullard (G), Administration, p 213.

(١٩٢) بتلر (أ)، فتح العرب لمصر، ص ٤٨.

(193) Milne (J. G), History of Egypt, p 114.

(194) Roullard (G), Administration, p 178.

(195) Bell (H. I), Egypt, p 45.

(196) Roullard (G), Administration, p 222.

(197) Atiya (A. S), The Copts and Christian, p 28.

(١٩٨) بن تغري بردي (جمال الدين ابو المحاسن بن تغري بردي)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٩، ص ٧.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً المصاد البردية

1- C. P. R: Corpus papyrotum Rauneri, Vienna, 18 vols.

2 - P. Abin: The Abinnaeus Archieve, paper of roman officer in the reign of constantius II, ed Bell (H. I), Oxford, 1962.

3- P. Amh: The Amherst papyri. , Being an account of the Greek papyri in the collection of the right Hon-Lord Amherst of Hackney, ed Grenfell (B. P) & Hunt (A. S)London ,1900, 2 vols.

4 - P. Ant:The Antinoopolis Papyri, ed J. W. B. Brans & C. H. Roberts in 3 Vols.

5 - P. Cairo. Masp: Catalogue General Antiquities Egyptiennes, papyrus Grecs d'epoque Byzantine, ed M. J. Maspero. Le Caire, 1911.

6 - P. Greek: The Greek papyri ed Hunt (A. S), London, 1911.

7- P. Herm: Papyri From Hermopolis and other Document of the Byzantine Period, ed B. R. Ress, London, 1964.

8 - P. Mich: Michigan Papyri, 19 Vols, 1931 – 1999.

9 - P. Oxy: Oxyrhnchus Papyri, ed B. P. Grenfell A. S. Hunt and others, 67 Vols 1898- 2001.

10 - P. Ryl: Catalogue of the Greek and Latin Papyri in the John Rylands Library, in 4 Vols, Manchester, 1911.

11 - Sel. P: Select Papyri, ed A. S. Hunt & Edgar, London, 1932.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1– Ammianus (M.): Ammianus History, tr. by: John C. Rolfe, Philadelphia,

ثالثاً: المصادر العربية

١– ابن تغري بردي (جمال الدين ابو المحاسن بن تغري بردي): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٩.

٢- المقريزي (تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر (٧٦٦ – ٨٤٥ هـ / ١٣٦٥ – ١٤٤١ م): تاريخ الأقباط، ت: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٥.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1 – Abbott (F. F): & Johnson (A. Ch): Municipal Administration in the Roman Empire, Princeton, 1926.

2 – Andreades (A. M): Economic Life of Byzantine Empire ,in Byzantium, Oxford, 1948.

3 – Atiya (A. S): The Copts and Christian Civilization, Salt Lake City, Utah, 1979.

4 – Bagnal (R.): Egypt in Late Antiquity, Princeton Unive Press, 1933.

5 – Baynes (N:H), & Moss (L. B): Alexandria an Constantinople, London, 1926.

6 – Bell (H. I): An Egyptian Village in the age of Justinian, in the (J. H. S.), vol Lxiv, 1944.

7 – Bell (H. I): Alexandria, in (J. E. A), vol xiii, London, 1927,

8 – Bell (H. I): Egypt under the early Principate in Cambridge Ancient History, vol x, Cambridge Unive Press, 1934.

9 – Bell (H. I): Egypt from Alexander the great to the Arab Conquest, Oxford, 1948.

10 – Bell (H. I): Egypt and the Byzantine Empire, Oxford, 1957.

11 – Bell (H. I): The Act of the Alexandria (JJP), vol 4, Warsaw, 1950.

12 – Bell (H. I): The Constititutio Antoninana and the Egyptian Poll-Tax, 1947.

13 – Bernard Bachrach: Was there Feudalism in Byzantine Egypt, in (J. A. R), vol vi, 1967.

14 – Bowman (A. K): Egypt after the Pharaohs, (332 B. C- 642 A. D), London, 1986.

15 – Bury (J. B): History of the Later Roman Empire, vol, 1,2, London, 1923.

16 – Butcher (E. L): The Story of the Church of Egypt. vol 1, London, 1897.

17 – Creed (J. M.): Egypt and Christian Church, London, 1941.

18 – Davis (H. I): Alexandria the Golden City, vol 1, Principia Press, 1960.

19 – Hardy (E. R): The Large Estates of Byzantine Egypt, NewYork, 1931

20 – Hardy (E. R): Christian Egypt, Church, and People, New York, 1952.

21 – Jill Kamil: Coptic Egypt, Cairo, 4th ed, 1997.

22 – Johnson (A. Ch): & West (L. C): Egypt and the Roman Empire, U. S. A, 1951.

23 – Johnson (A. Ch): & West (L. C): Byzantine Egypt, Economic Studies, Princeton, 1949.

24 – Milne (J. G): History of Egypt under Roman Rule, 2nd ed, London, 1898.

25 – Milne (G. J): Egyptian Nationalism under Greek and Roman Rule, (J. E. A) vol xiv, London, 1928.

26 – Norwich (J. J): A Shorter History of Byzantine, New York, 1997.

27– Rees (B. R): De femsor Civitatis in Egypt, (J. J. P), vol vi, Warsaw, 1952.

28 – Roullard (G): Administration Civile De L'Egypt Byzantine, Paris, 1928.

29 – Rowlandson (J.): Women and Society in Greek and Roman Egypt, Cambridge, 1998.

30 – Vasilive (A. A): History of the Byzantine Empire 324 – 1453, Madison, 1952.

31 – Wallacy (S. L): Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton, Unive Press, 1938.

32 – Warren Tread gold: A Concise History of Byzantium, Palgrade, 2001.

33 – Winter (J. G): Life and Letters in the Papyri, Michigan, Press, 1933

خامساً: مراجع أجنبية مترجمة:

١- ادوارد جيبون: اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، ت: محمد علي أبو درة، ج ١، القاهرة، د، ت.

٢- بتلر (أ): فتح العرب لمصر، ت محمد فريد ابو حديد ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦.

٣- جونيفيف هوسون، دومنيك فالبيل: الدولة والمؤسسات، دار الفكر للدراسات، ١٩٥٥.

٤- فورستر (ا. م): الإسكندرية تاريخ ودليل، ت: حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

٥- ستيفن رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ت: عبد العزيز توفيق جاويد، زكي علي، القاهرة، ١٩٩٤.

٦- نافتالي لويس: الحياة في مصر في العصر الروماني، ت: آمال محمد الروبى، ط ٢، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ١٩٩٧.

٧- نورمان بينز: الإمبراطورية البيزنطية، ت: حسين مؤنس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠.

سادساً: المراجع العربية:

١- إبراهيم احمد العدوى: المجتمع الأوربي في العصور الوسطى، دار المعرفة، ١٩٦١.

٢- إسحق عبيد: فيما جري في بيعة الإسكندرية بعد المجمع الخلقدونى المقدس، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ١٣، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٣.

٣- إسكندر صيفي: المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية، المطبعة المصرية، د. ت.

٤- الحسين أحمد عبد الله: الإدارة والقانون في مصر الرومانية، ط ١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠.

٥- السيد الباز العريني: مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، ١٩٦١.

٦-.....: الدولة البيزنطية (٣٢٣ – ١٠٨١ م)، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

٧- رأفت عبد الحميد: الفكر المصري في العصر المسيحي: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩.

٨– رؤوف عباس: مصر والعرش البيزنطي، مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، ١٩٨٥

٩– زبيدة محمد عطا: اقليم المنيا في العصر البيزنطي، القاهرة، ١٩٨٢.

١٠– .....: الفلاح المصري بين العصرين القبطي والإسلامي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

١١–.....: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، دار الأمين، ١٩٩٤.

١٢–.....: قبطي في عصر مسيحي، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٣– زكي شنودة: تاريخ الاقباط في مصر، ج ٦، دار التقدم، ١٩٦٨.

١٤– سامي عبد الفتاح محمد: معوقات واجهت المرأة المصرية في الانشطة الزراعية خلال العصر البروماني، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، العدد ٢٠، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٥– سعيد عبد الفتاح عاشور: أوربا العصور الوسطي، ج ١، ط ٧، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٤.

١٦– عبد الرحمن الرافعي، سعيد عبد الفتاح عاشور: مصر في العصور الوسطي من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، د. ت.

١٧– عبد اللطيف أحمد علي: مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، ١٩٩٣.

١٨– عمر الإسكندرى، وأج – سفدج: تاريخ مصر إلى الفتح العثماني، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠.

١٩– محمد عثمان عبد الجليل: الرهبنة النسائية في مصر البيزنطية، من القرن الرابع وحتى القرن السابع الميلادي، القاهرة، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد العاشر، ٢٠٠٠.

٢٠– محمد محمد مرسي الشيخ: تاريخ مصر البيزنطية، ١٩٩٩.

٢١- مصطفى العبادى: مصر من الأسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٢- مصطفى محمد مسعد: الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٠.

٢٣- منيرة الهمشرى: النظام الإداري والاقتصادي في مصر زمن دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٤- هنرى رياض: دليل آثار الاسكندرية، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٥.

سابعاً: الرسائل غير المنشورة:

١- الفونس توما بسطس: المقاومة الوطنية فى مصر البيزنطية ٢٨٤- ٦٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ.